الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها الاجتماعية على عملية التنمية في المجتمع المصري

دراسة ميدانية

دكتـور

ممدوح عبد الواحد محمد الحيطي

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ

٢٠١١

أولا: مقدمة الدراسة:

أصبح الحديث عن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والجدل الدائر بشأنها يحتل حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين وصانعي القرار والسياسات ورجال المال والأعمال ،بل إنه صار بمثابة حديث المواطن العادي في العديد من بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية . وجاءت هذه الأزمة مع تفجر الأزمة المالية الأمريكية في منتصف شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨ ،والتي امتد تأثيرها على أسواق المال في الدول المتقدمة والنامية . ولم تقتصر الأزمة الاقتصادية على اضطرابات أسواق الأوراق المالية فقط ،بل امتدت لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى،واتسع مداها الزمني وحيزها المكاني . فلم تعد أزمة مالية كما كانت بداية بل صارت أزمة اقتصادية حيث امتد تأثيرها لكل جوانب النشاط الاقتصادي،ولم تعد الأزمة أمريكية الصنع كما بدأت وإنما أصبحت أزمة عالمية استشرت في كافة بقاع الأرض غرباً وشرقاً،شمالاً وجنوباً في ظل نظام العولمة المسيطر على النظام الاقتصادي العالمي .

وقد أضحت الأزمة الاقتصادية تمس المجالات والأنشطة الاقتصادية والتنموية المختلفة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ولعل من أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية تزايد معدلات البطالة سواء على المستوى العالمي أو المحلي نتيجة إفلاس وانهيار العديد من المؤسسات

المالية والاقتصادية، لدرجة أصبحت معها قضية الاستغناء عن العمالة في القطاع الخاص من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد سواء الدولي أو المحلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتجه الكثير من المؤسسات إلى تخفيض عدد العاملين لديها بهدف تقليل التكاليف والهروب من شبح الإفلاس . وخطورة ارتفاع معدلات البطالة تكمن في أنها قد تكون وراء ظواهر خطيرة مثل العنف المجتمعي وانتشار الجريمة الأمر الذي يؤثر بالسلب على عملية التنمية في المجتمع . كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى تعميق الفقر في العالم، وذلك كأثر مباشر للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي الناجم عن هذه الأزمة . ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كمحاولة لإلقاء الضوء على الانعكاسات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية على عملية التنمية في مصر ،خاصة وأن مصر بتطبيقها لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي تعد واحدة من أهم الدول النامية الأكثر اندماجاً في النظام الاقتصادي العالمي، مما يجعلها متأثرة دائماً بالاضطرابات والأزمات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي العالمي.

ثانيا:هدف البحث وتساؤلاته :

ينطلق هذا البحث من هدف رئيسي يتمثل في مناقشة وتحليل الانعكاسات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية على عملية التنمية في مصر .

أما تساؤلات الدراسة فهي على النحو التالي:

١- ما مدي علاقة الأزمة الاقتصادية العالمية بالعولمة ؟

٢- ما أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية ؟ وما أهم مظاهرها ؟

٣- ما رؤية أفراد العينة للتداعيات الاجتماعية للأزمة على عملية التنمية في المجتمع المصري ؟

٤- كيف تعاملت الحكومة المصرية مع هذه الأزمة ؟

٥- ما رؤية أفراد العينة للحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل ،وسوق العمل والبطالة في مصر ؟

ثالثا : الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- المنهج المستخدم في الدراسة :

انطلقت هذه الدراسة من نقطة أساسية هي وحدة المنهج العلمي بين العلوم ، باعتبار أن المنهج واحد في جميع العلوم،أما الاختلاف فيرجع إلى نوع وطبيعة الدراسة . وتعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية ،ويستعين الباحث في هذه الدراسة بالأسلوب الوصفي التحليلي لوصف وتحليل رؤية أفراد العينة للتداعيات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية على عملية التنمية في المجتمع المصري.

٢- أداة جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات بصورة أساسية على دليل المقابلة،وتم تطبيقه على عينة من المشتغلين بالتنمية في مدينة

كفر الشيخ وجامعات كفر الشيخ وطنطا والمنوفية وأسيوط . وقد اشتمل الدليل على أربعة وعشرون سؤالاً تبدأ ببيانات أساسية،ثم الجزء الثاني الذي يدور حول العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية،ثم الجزء الثالث الذي يدور حول الاقتصاد المصري والنظام الاقتصادي العالمي،ثم الجزء الرابع الذي يدور حول الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على عملية التنمية في مصر .

٣- مجالات الدراسة :

أ- المجال المكاني :

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من المشتغلين بالتنمية في مدينتي طنطا وكفر الشيخ وجامعات كفر الشيخ وطنطا والمنوفية وأسيوط ،وقد تم اختيار مدينتي طنطا كفر الشيخ وهذه الجامعات لما يلي :

- تعتبر مدينتي طنطا وكفر الشيخ من المدن المتوسطة بما قد يعكس تمثيلهما لكثير من المناطق في مصر .
- تم اختيار جامعات كفر الشيخ وطنطا والمنوفية وأسيوط،لقيام الباحث بالعمل في الأولى ووجود زملاء للباحث يعملون في هذه الجامعات مما يسر تطبيق دليل المقابلة .

ب- المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية خمسة أشهر متواصلة بدأت مع بداية شهر مارس ٢٠١٠ ،وحتى أواخر شهر يوليو ٢٠١٠.

ج- المجال البشري :

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمديه من المشتغلين بالتنمية قوامها(٢٥) مفردة،ضمت بعض أعضاء هيئة التدريس (أساتذة ،أساتذة مساعدون،مدرسون) بجامعات كفر الشيخ وطنطا والمنوفية وأسيوط ، وخبراء البنك الأهلي المصري فرعي طنطا وكفر الشيخ،ومديري جمعية رجال أعمال إسكندرية فرع كفر الشيخ،وجمعية سيدات الأعمال للتنمية بكفر الشيخ،وهما من أهم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية في محافظة كفر الشيخ .

رابعاً : الرؤية النظرية للدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من نظرية النسق الرأسمالي العالمي التي تتخذ موقفاً راديكالياً من النظريات والسياسات الاقتصادية التي قامت على افتراض إمكان تحقيق التنمية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي،بل إن كتاب هذه النظرية لم يقصروا اهتمامهم على كشف عجز هذه النظريات وتمركزها حول الذات الأوربية (من أهم هذه النظريات على سبيل المثال نظرية التحديث)،بل حاولوا أيضاً طرح منظور فكري بديل نابع من العالم الثالث،ويشكل في الوقت نفسه بدايات نظرية تنموية بديلة تستطيع فهم وتحليل وتفسير مشكلات الدول النامية وبالتالي تتلاءم أساساً مع أوضاع هذه الدول وتصلح لصياغة إستراتيجية تنموية ملائمة لها . ولذا فإن نظرية النسق الرأسمالي العالمي تدور حول استحالة

دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها،وإن من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً خصوصاً وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول – والمقصود بها علاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية للدول المتقدمة – قد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي(١).

وفي هذا الصدد يرى فرانك A. G. Frank أن النظام الرأسمالي ظهر باعتباره نسقاً مركزياً،يستغل نسقاً أدنى من التوابع،وهذه التوابع هي الأخرى تستغل نسقاً أدنى . وعلى المستوى الداخلي أيضاً هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلي – مثل المدينة والقرية– ورغم أنه نسق داخلي،إلا أنه يرتبط بنسق الاستغلال الخارجي . وتبعاً لذلك يرى فرانك أن أفقر فلاح في أبعد قرية من القرى الدول التابعة،يرتبط ارتباطاً توسعياً رئاسياً بالرأسماليين في الدول المتقدمة ،والصناعية (٢) .

وثمة قضايا هامة من منظور نظرية النسق العالمي يجب التركيز عليها في هذا الإطار هي :

القضية الأولى: تتعلق بضرورة تحليل ديناميات وميكانزمات النسق الرأسمالي في إطار دورته الاقتصادية الكاملة بما يتخللها من أزمات دورية مستمرة .

القضية الثانية : تتمثل في تأثير الأزمات الدورية على العلاقة بين الدول المتقدمة الرأسمالية وغير الرأسمالية من جانب وبين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية من جانب آخر .

القضية الثالثة: وتركز على التراكم غير المتكافئ بين المراكز والمحيطات بمعنى تأثير إستراتيجية النسق الرأسمالي العالمي القائمة على محور الاستغلال المفرط للدول النامية في سبيل تفادى الأزمة إلى الإبقاء على العلاقة غير المتكافئة حتى يتم التراكم الرأسمالي Capital Accumulation في الجزء المتقدم ويترسخ التخلف في الجزء الآخر من العالم النامي. أي أن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة،فالتنمية في مراكز النظام الرأسمالي يقابلها تخلف في المجتمعات المحيطة أو التابعة (٣) .

وفي ضوء هذه النظرية تكون وحدة التحليل الأساسية هي النظام الرأسمالي العالمي،وإنه لا يمكن فهم عمليات التخلف في الدول النامية إلا في ضوء فهم العلاقة التاريخية التي ربطت هذه البلدان بالرأسمالية العالمية . ويعد اندريه جوندر فرانك،وفوستر كارتر،وسمير أمين،وتيودونيو دوسانتوس،وتشيلسو فورتادو،وإيمانويل والرشتين ،وشارل بتلهيم من أهم المنظرين الذين اهتموا بدراسة العلاقة التاريخية بين المجتمعات النامية ودول المركز الرأسمالي . وفي هذا الصدد يرى" بتلهيم Ch. Bettelheim " أن ظاهرة التخلف في العالم الثالث ترتبط بعدة عوامل منها التبعية ،فالدول الرأسمالية تمارس تأثيراً سياسياً على

الدول المتخلفة لتضمن موالاتها،بالإضافة إلى التبعة المالية والتجارية والاستغلال لتحقيق أقصى ربح ممكن وتجميد النمو الاقتصادي فيها . وهنا تظهر مقولة " التبعية " والتي قدمت منذ المحاولات المبكرة لصوغها والإضافة إليها عدداً من الحقائق الهامة حول تفسير تخلف العالم الثالث . وقد لخص " برنشتين Berntein" مضمون التبعية في أنها عملية يكون فيها النمو في اقتصاديات بلد ما مشروطاً بنمو وتطور اقتصاديات بلد آخر ،وتكون العلاقة بين البلاد المهيمنة والتابعة متجهة لخدمة مصالح الأولى،وفي الوقت نفسه ذات آثار سلبية على الثانية . ذلك أنها تحول دون النمو المستقل،والاعتماد على الموارد والطاقات الخاصة أو الذاتية . وفي هذه الحالة تكون البلاد التابعة متخلفة،ومستغلة في آن واحد،طالما استمر حرص البلاد المهيمنة على استمرار هذه العلاقة لصالحها (٤) .

وتعد تحليلات " كرستوفر شاسي – دينن C. Chase-Dunn " من أهم التحليلات التي ظهرت حديثاً حول نظرية النسق العالمي ،والتي تناولت طبيعة التشكيل أو التكوين العالمي Global Formation ،وحقيقة واقع النظام العالمي الجديد،من خلال التركيز على تفسيرات علم الاقتصاد،والسياسة،والاجتماع . ويرى أن النظام العالمي يتميز بالاقتصاد العالمي الرأسمالي لأن النمط العام للإنتاج السائد يحمل نفس خصائص النظام الرأسمالي(٥).

وبشكل عام فإن كتاب نظرية النسق الرأسمالي العالمي قد طرحوا ثلاثة أشكال من التفاعلات الرئيسية داخل هيكل النظام الرأسمالي العالمي الجديد يمكن إيجازها على النحو التالي :

١- علاقات الاعتماد المتبادل Interdependence:وهي التي تتسم بالعلاقات المتكافئة بين الدول الداخلة فيها بحيث تستفيد كل منها بشكل مساو بدرجة أكبر أو أقل .

٢- علاقة الاعتماد Dependence : وهي التي تقوم على الاعتماد المتبادل ولكن يستفيد منها الطرف الأقوى بدرجة أكبر من الأطراف الأقل قوة وغنى .

٣- علاقات التبعية Dependency:وهي التي تقوم على علاقات غير متكافئة بحيث يستفيد منها الطرف الأقوى،والأغنى ويحدث ضرراً سلبياً بالطرف الأقل والأضعف(٦).

ووفقاً لهذا التقسيم نجد أن الشكل الثالث من هذه العلاقات هو الذي يسود بين الدول الرأسمالية المتقدمة (دول المركز الرأسمالي) والدول النامية(دول الأطراف أو المحيط) والذي يقوم على استغلال دول المركز الرأسمالي لدول الأطراف ،وفي هذا الصدد يلاحظ أن القوى الرأسمالية العالمية ممثلة في الشركات متعددة الجنسية تسعى لفرض رموزها وقيمها على شعوب العالم،مما ينعكس أثر ذلك في جوانب متعددة من أهمها الجوانب الاقتصادية والثقافية . فعلى الجانب الاقتصادي تغزو الشركات المتعددة

الجنسية بنشاطاتها المتنوعة عشرات البلدان وتنتج في عشرات البلدان مصنعات وفق نظام الإنتاج عن بعد .أما على الجانب الثقافي فنجد أن هذه الشركات تسعى إلى نشر وتعميم ثقافة الاستهلاك باعتبار ذلك من أهم آليات الهيمنة المفروضة على الدول النامية.

خامسا مفهومات وقضايا الدراسة:

١- مفهومات الدراسة :

أ- مفهوم الأزمة الاقتصادية:

تعتبر الأزمات الاقتصادية قديمة قدم ظهور التجمعات البشرية على الأرض،وإن فشلت الدولة المصابة بها في احتوائها ومعالجتها بشكل صحيح يمكن أن تتسبب في القضاء على اقتصاديتها بل وهويتها أيضا تماماً مثلما حدث انهيار النظام الإقطاعي نتيجة لهروب رقيق الأرض الممثلين للقاعدة الإنتاجية والخدمية الأساسية للمجتمع،ولضخامة المديونيات التي تكبل بها كبار حكام هذه المجتمعات لصالح كبار التجار بالمدن الذين تمكنوا بدورهم من الانفراد التدريجي بالسلطة وبالحكم في آخر الأمر بحيث تحول النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية التجارية [٧] . وعلى الرغم من وجود نقاط تشابه وتقارب فيما بين الأزمات المالية والاقتصادية،إلا إنها تختلف من حيث درجة الاتساع والشمول،وكذلك درجة التشابك والتعقيد،والسبب في هذا ناجم عن التفسير الفضفاضي لمصطلح " الأزمة الاقتصادية " ،فعندما تحدث

" أزمة بنكية مصرفية " ينطبق عليها المصطلح نفسه . وعندما تشتد حمى المضاربة سواء في البورصات أو في مجال العقارات،انتهاء بالعملات،حيث تتكون فقاعات سرعان ما تتلاشى وتنهار ،يطلق على ذلك أيضاً أزمة اقتصادية . ويدخل في " مصطلح الأزمة الاقتصادية " تراكم المديونية الخارجية للدول وتعثرها في السداد وانعكاس ذلك على عملتها وأدائها الاقتصادي،كما يدخل في ذلك المصطلح الأزمات المالية ذات الصبغة الدولية [٨] .

ويرى " عبد المجيد قدري " الأزمة الاقتصادية بأنها اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات المالية والاقتصادية،يتبعها انهيار في المؤسسات المالية والاقتصادية ومؤشرات أدائها . وتعبر عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية والاقتصادية،مثل حجم الإصدارات،وأسعار الأسهم و / أو السندات،وقيمة القروض والودائع المصرفية،وأسعار الصرف . ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى [٩] . ويرى " جودة عبد الخالق " أن الأزمة الاقتصادية حالة اضطراب/ توتر مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار،مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع . وقد تأخذ الأزمة الاقتصادية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية [١٠] .

ويرى " يوسف مسعداوي " أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني ،وينتج من ذلك انخفاض في سعر الأصل الذي بدوره سيقلل من النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في قرارات المستهلكين [١١] .ويرى " عبد المجيد قدري " أن أهم أسباب الأزمات الاقتصادية تتمثل في الأتي [١٢] :

- تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل،يرافقه توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين،وهو ما يعمل عي زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية . وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية ،وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج .
- ضعف الإشراف والرقابة الحكوميتين،وهو ما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة .
- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة،خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية،وانتشار الفساد،والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولى للاضطراب .

ومما سبق يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية إجرائياً بأنها حالة اضطراب في الجوانب الاقتصادية للاقتصاد القومي ، يمكن أن تتخذ صوراً عديدة من أهمها تراجع معدل النمو الاقتصادي ، اضطرابات سوق الأوراق المالية، زيادة معدلات البطالة والفقر، تراجع الصادرات السلعية ،انخفاض إيرادات السياحة ، تسريح العمالة في شركات القطاع الخاص ...الخ ، مما يستدعي تدخل السلطات الحكومية للتعامل مع هذا الوضع بشكل يؤدي إلى احتواء تلك الأوضاع .

ب- **مفهوم التنمية** :

اختلفت الآراء في تحديد المعنى الاصطلاحي لمفهوم التنمية ، فالبعض يعرف التنمية بأنها التقدم الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل . أي أن أصحاب هذا التعريف يؤكدون على الجانب الاقتصادي للتنمية ، على أساس أن هذا الجانب يمثل ضرورة لإشباع حاجات المجتمع وتطلعت أفراده لتحقيق مستوى اقتصادي أفضل .وعلى الرغم من ذلك فهم لا يغفلون الجانب الاجتماعي على اعتبار أن له أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات النامية التي تهتم اهتماماً متزايداً بالتربية والتعليم والصحة[١٣] .

وثمة محاولة لتعريف التنمية ظهرت عام ١٩٧١ في وثيقة تنزانية بعنوان(مبادئ إرشادية Guidelines Mwonogozo) وقد نصت هذه الوثيقة على[١٤] : أن التنمية عند أولئك الذين كانوا

عبيدا أو اضطهدهم واستغلهم واحتقرهم الاستعمار والرأسمالية ، تعنى " التحرر" فأي عمل يعطى هؤلاء الناس مزيدا من التحكم في مصائرهم يعد عملا من أجل التنمية، حتى لو لم يقدم لهم خدمات صحية أفضل أو خبز أكثر ، وأي عمل يقلل من قدرتهم على تحديد مصائرهم أو تنظيم حياتهم لا يعد تنمية ويؤدى إلى تخلفهم ولو وفر لهم هذا العمل مزيدا من الخدمات الصحية ومزيدا من الخبز .

ويرى " إبراهيم العيسوي " أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، وفى العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن،إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[١٥] . ويرى " محمد الجوهري " أن التنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم[١٦].

ويرى " عبد الهادي والى " أن التنمية عملية تغيير مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال بناء أيديولوجي معين ، تهدف لإحداث تعديلات في الواقع الاقتصادي ، والتعليمي، والثقافي، والقيمى ، وهو ما يطلق عليه الواقع الاجتماعي الشامل .هذا فضلا عن إحداث تغييرات واعية في

الجوانب الفرعية الأخرى لهذا الواقع ، كالاتجاهات ، والمواقف الاجتماعية والوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، والمشاركة ، والمبادأة ، والتنشئة الاجتماعية والسياسية . ولما كانت التنمية تعنى التحرر ، فإن ملاءمتها وفاعليتها تتضح في ضوء ما تحققه – اعتمادا على الذات – ومن قضاء على قيود التبعية الداخلية والخارجية[١٧]. وترى " علية حسين " أنه إذا كان هناك اختلاف في الآراء فيما يتعلق بتحديد المقصود بالتنمية،فهناك اتفاق بالنسبة للهدف الذي تسعى إليه،وهو بقاء المجتمع ونموه وتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين[١٨].

ويتفق الباحث مع تصور تقرير التنمية الشاملة في مصر لمفهوم التنمية،وهو على النحو التالي" التنمية عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد،يمس الهياكل الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية،وهو يجرى في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام،وتسمح باستمرار التنمية،ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياءً وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية"[١٩]. ومن الواضح أن هذا التصور لمفهوم التنمية يغطى جوانبها المتعددة،وأنه يؤكد على أنها تعتمد على القوى الذاتية للمجتمع، بالإضافة إلى أنها عملية مستمرة .

٢- قضايا الدراسة:

أ- العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية:

تعد العولمة Globalization اتجاه متعاظم نحو تخطي الحدود القومية للدول،وهي تتضمن النشاط المتسارع عبر القومي لرأس المال والتكنولوجيا والثقافة مما سيؤدي إلى تسليع كل جوانب الحياة الاجتماعية من خلال بث قيم الأنانية والاستهلاك الشخصي . وكذلك تشتمل العولمة في جانبها الثقافي على اختراق وإعادة تشكيل المؤسسات الثقافية والهويات الجمعية والضمير العام [٢٠] . والعولمة ليست موضوعاً جديداً ، وإن كان الحديث عنها قد كثر في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن ، وبالتحديد عندما ذكر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مصطلح العولمة لأول مرة في خطاب له عام ١٩٩٢. والبعض يرى إنها ظاهرة مستمرة منذ فجر التاريخ وإن اختلفت مسمياتها وأهدافها وأدواتها [٢١]. وتظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة.ولكن العولمة ليست محض مفهوم مجرد،فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال. وهناك إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد [٢٢] .

ويرى " رولاند روبرتسون Roland Robertson " أن مفهوم العولمة يشير بصفة عامة إلى زيادة الضغط من جانب المجتمع العالمي ، وزيادة الوعي بذلك المجتمع[٢٣] . ويرى " جان ن. بيترز Jan N. Pieterse " أن مفهوم العولمة يشير إلى جميع العمليات التي تقوم بها المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي[٢٤].

ويعرف " إسماعيل صبري عبد الله " العولمة بأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة لإجراء حكومي[٢٥]. ويعد البعد الاقتصادي من أكثر الأبعاد التي لاقت اهتماماً كبيراً من جانب الكتابات الاقتصادية والاجتماعية،ويظهر هذا البعد في زيادة حركة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول . وتصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات في توجيه مسارات الاقتصاد العالمي،وبخاصة في ظل اتجاه بعض الشركات نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر،وهو ما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة [٢٦] . وقد جاءت الأزمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة أسواق المال الآسيوية التي تفجرت في عام ١٩٩٧،والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وما ترتب عليهما من تأثيرات سلبية،مباشرة وغير مباشرة على الأوضاع المالية والاقتصادية في العديد من دول العالم، لتعكس واقع ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي والمالي [٢٧] .

ومما سبق يمكن القول أن العولمة اتجاه عالمي لتعميم نمط من الأنماط الاقتصادية والسياسية والثقافية على نطاق العالم كله.ولما كانت الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً على المستوى العالمي فهي تدعو إلي تبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة وفي طريقة الحياة بشكل عام . ولقد أدت العولمة إلى زيادة أوجه الترابط والتشابك بين دول العالم وهو ما تجسد بشكل مطلق في عولمة الأسواق المالية التي تتم من خلالها عمليات تبادل وتداول الأصول النقدية وكذلك تصفية الديون المالية ، بل إن ترابط الأسواق المالية وتأثر بعضها ببعض جعل العالم يبدو كأنه سوق مالي واحد وهو ما تجسد في الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ منتصف شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨وحتى الآن (٢٠١٠) ، والتي امتد تأثيرها على أسواق المال في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

ب- المجتمع المصري في ظل الخصخصة والنظام الاقتصادي العالمي:

إن ما يؤثر جوهرياً في المجتمع عادة ما يكون حدث أو بالأحرى سلسلة أحداث تكون من قوة التأثير بحيث تصبح مسار المجتمع: اقتصاداً أو اجتماعاً وثقافة ، وسياسة ،مثل هذه الأحداث ترتبط عادة بتحولات عالمية مهمة [٢٨] .وتعتقد الدراسة الحالية أن أهم الأحداث التي أدت إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي تتمثل في تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي ثم الخصخصة إبتداءاً من منتصف السبعينيات من القرن الماضي.

وسياسة الانفتاح الاقتصادي طبقاً لتعريف " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" سياسة اقتصادية أخذت بها مصر إلى جانب غيرها من السياسات ، بهدف تشجيع وحفز رءوس الأموال العربية والأجنبية،وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تحتاج إليها مصر في ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية ، وذلك بالإضافة إلى تزويد مصر بأحدث ما في العصر من خبرة وعلم ، وتكنولوجيا ، واستثمار رءوس الأموال هذه ليس قاصراً على إنشاء المشروعات الجديدة بل انه من الممكن أن يساهم في تحسين وتطوير المشروعات القائمة[٢٩] . وبمقتضى هذا التعريف نجد أن الانفتاح الاقتصادي يعنى فتح الاقتصاد المصري للاستثمار المباشر عربياً كان أم أجنبياً ، الأمر الذي أدي إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي .

وهذا التعريف الذي جاء لسياسة الانفتاح الاقتصادي لم يتحقق على أرض الواقع حيث ترتب على الانفتاح الاقتصادي سلبيات كثيرة تتمثل أهمها في إنه انفتاح على الغرب،والاعتماد عليه،والاستدانة منه،و جنوح الانفتاح إلي الاستهلاك أكثر من اتجاهه نحو الإنتاج، وإسهامه في تقوية الاتجاه نحو تزايد التفاوت في توزيع الدخل، وهذه نتيجة طبيعية لقوانين النمو الرأسمالي من جهة ولخصائص الرأسمالية المحلية وميلها إلى الأنشطة التجارية الطفيلية وعزوفها عن مجال الإنتاج من جهة أخرى [٣٠]. ويضاف

إلى ذلك إن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أحدثت زيادة كبيرة في دخول بعض الفئات الاجتماعية التي تتميز بارتفاع ميلها لأنماط الاستهلاك الترفي،وقد أثر هذا الاستهلاك الترفي على الطبقات الأخرى في المجتمع من خلال أثر التقليد والمحاكاة في خلق فجوة كبيرة بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقة الوسطي والدنيا من ناحية وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك بدوره إلى سعي أبناء هذه الطبقات إلى كسب المال بأي وسيلة وهو الأمر الذي يدعو إلى الانحراف والفساد وإلى السخط الذي يؤدي إلى التطرف (٣١) .

ومن أخطر الآثار التي ترتبت على سياسة الانفتاح تلك المتعلقة بنظام القيم السائد في المجتمع المصري. فالانفتاح أحدث العديد من التغيرات في النسق القيمى للمجتمع المصري ، وأهم هذه التغيرات هو نمو رأسمالية الانفتاح غير المنتجة ، ونفوذها المتزايد اجتماعياً،واقتصادياً وعدم تحقيق العدل الاجتماعي،وما نتج عنه من تدهور في أوضاع الطبقات الدنيا والوسطي في المجتمع . ونتاجاً لهذه التغيرات تدهورت قيمة العمل المنتج ، حيث اتجهت رأسمالية الانفتاح إلى السعي من أجل تكوين الثروة بشتى الطرق، ونشرت في سبيل تحقيق هذا الهدف قيم الفساد والرشوة في العديد من المستويات،فضلاً عن انتشار قيم الفردية واللامبالاة في المجتمع وتنامي ثقافة الاستهلاك في المجتمع في ظل هذه السياسة (٣٢) .

وقد زاد من تكـريس الآثـار الـسلبية الأخـذ بـسياسة الخصخصة دون وضع ضوابط حقيقية لقوى السوق واختفـاء دور الدولة بشكل واضح ، حيث نجد أن ما يجري الآن في ظل إطلاق حرية السوق يتجه نحو إعادة هيكلة العلاقة بين سلطة الدولة ورأس المال في اتجاه توظيف آلة القمع والدور الرقابي للدولـة وزيـادة مساحة نفوذها الـسياسي لحمايـة الامتيـازات الأجنبيـة ودعـم الفساد(٣٣). لذلك فالقيم التي برزت في الثقافة المصرية فـي ظـل سياسة الخصخصة قيم لا تشجع على زيـادة الإنتـاج ولا علـى استقرار نظام ديمقراطي،فقيمة العمل الجاد قد توارت لتحل محلـه قيم الكسب السريع السهل وبأي طريقة(٣٤). هذا فضلاً عن انتـشار ثقافة الاستهلاك التي تعد رمزاً حياً لتنصيب رأس المـال متوجـاً على المسرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهـذه الثقافـة تساهم في خلق نوع جديد من الفقر وهو حالة من الحرمان تـنجم عن أساليب حياة متوافقة مع الأوضاع الاجتماعيـة والاقتـصادية لغالبية المصريين. وبمقتضى هذا التراجع يفقد كثير من الناس جانبا كبيراً من رصيدهم الثقافي الموروث وإحلال أسلوب حياة يعتمـد على الاحتياجات المكلفة والرغبة في التطلع والتميز. وهو ما يعني الوقوع في دائرية السوق بتقلباته. وتبدو مأساة بعض الفئات التـي صعدت بأوهام الاستهلاك المدمر إلى متاهات الثـراء المتـوحش ضاربة بمكتسباتها الثقافية أدراج الرياح حيث أنهـا لـم تنـل إلا الإحباط والشعور بالمعاناة والتفكك الاجتماعي وسوء التكيف (٣٥) .

ولعل أخطر ما يواجه المجتمع المصري في ظل سياسة الخصخصة ما يسميه " السيد ياسين" الزحف الاستهلاكي الذي يدفع بأعضاء الطبقات الفقيرة والمتوسطة لكي ينفقوا ما يفوق طاقاتهم في مجالات الاستهلاك الكمالي ، مما أحدث خللاً واضحاً في ميزانية الأسرة. ويكفي أن نعرف أن المصريين ينفقون أكثر من (١٦) مليار جنيه سنوياً على مكالمات التليفون المحمول،الذي أصبح يستخدم للوجاهة الاجتماعية وليس لتلبية الحاجات الضرورية للاتصال. وهذا مثال بارز على السفه الاستهلاكي الذي تغذيه الشركات الكبرى حتى يعتقد الناس أن الحاجات الكمالية أصبحت حاجات ضرورية وذلك في مجتمع يعجز الآن عن سد الحاجات الضرورية لملايين البشر(٣٦).

ومما سبق يمكن القول أن سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة ساهمت بشكل كبير في اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي ، حيث نجد إن إستراتيجية التنمية التي اتبعت منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي تقوم على إعطاء الدور الرئيسي في عملية التنمية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي وذلك بمنحه العديد من الامتيازات في كافة الأنشطة الاقتصادية، ومع ذلك لم يحقق هذا القطاع المأمول منه،حيث لم تؤدي أنشطته إلى إحداث تنمية حقيقية للمجتمع المصري،فبدلا من الاتجاه نحو الصناعات الإنتاجية والتي تستهدف إقامة تنمية حقيقية اتجه نحو الصناعات الاستهلاكية. بالإضافة إلى ذلك غابت قضية

عدالة توزيع الدخل في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وهو الأمر الذي أدي إلى تميز المجتمع المصري في الوقت الراهن بوجود فجوة طبقية كبرى بين من يملكون ومن لا يملكون وكأننا عدنا للموقف الطبقي الذي ساد المجتمع المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، والذي يتمثل في احتكار طبقة بالغة الضيق من كبار الملاك الثروة القومية في حين انتشر الفقر والبطالة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة بمعدلات غير مسبوقة .

ج- الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها الاجتماعية على عملية التنمية في مصر :

تأثرت كافة دول العالم بغير استثناء بالأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة بدرجات متفاوتة،وبصور وأشكال متعددة ترتبط بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية[٣٧] . فمنذ تفجر الأزمة المالية الأمريكية في منتصف شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨ والاقتصاد العالمي يشهد اضطرابات حادة،وصفها العديد من الاقتصاديين بأنها أسوء أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد العظيم عام ١٩٣٠ [٣٨] . ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق الأوراق المالية فقط ، بل امتدت لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى ، واتسع مداها الزمني وحيزها المكاني . وقد أدت الأوضاع الدولية المضطربة – اثر تفجر الأزمة المالية في منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ – إلى إعلان المؤسسات الدولية ارتداد نمو الاقتصاد العالمي ودخوله مرحلة الانكماش

الاقتصادي . فجاءت توقعات البنك الدولي في أعقاب الأزمة لتنذر باتجاه معدل النمو الحقيقي للناتج العالمي إلى التراجع من (٤%) عام ٢٠٠٦ إلى (٠.٩%) عام ٢٠٠٩، قبل العودة إلى التحسن إلى (٣%) عام ٢٠١٠ . وبالمثل ،أشارت تقديرات إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى أن معدلات النمو للاقتصاد العالمي لن تتخطى (١.٦%) في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً،وتنخفض إلى (١%) في ظل السيناريو المعتدل،مع احتمالات حدوث انكماش اقتصادي بنسبة (-٠.٤%) في حالة السيناريو المتشائم[٣٩] .

ومما يضاعف من التأثيرات السلبية المتوقعة للأزمة العالمية تداعياتها على حركة التجارة الدولية ومعدلات البطالة ومستويات المعيشة،حيث تفيد تقديرات صندوق النقد الدولي الواردة في هذا الخصوص توقع حدوث انكماش كبير في حجم التجارة العالمية (١١%) عام ٢٠٠٩،نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب العالمي والتراجع الملحوظ في الاستثمارات الخاصة،فضلاً عن التوجه نحو التقييد الشديد لائتمان التصدير . وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) – من ناحية أخرى – إلى ارتفاع عدد المتعطلين على مستوى العالم إلى (١٩٠) مليون متعطل بزيادة (٢٠) مليون فرد نتيجة تداعيات الأزمة المالية . كما تفيد بيانات المكتب الإحصائي الأوربي EUROSAT (٢٠٠٩) بارتفاع معدل البطالة في منطقة اليورو إلى (٨.٥%) ويقابلها

معدل أعلى في الولايات المتحدة يصل إلى (١٠%) نتيجة تداعيات الأزمة المالية [٤٠] .

أما في مصر نجد أن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على عملية التنمية تظهر ملامحها في تراجع معدل النمو الاقتصادي من (٧.٢%) عام ٢٠٠٨ إلى (٤%) عام ٢٠٠٩ طبقاً للبيانات الحكومية ، كما رُجح أن تبلغ صافي الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من أربعة مليارات دولار خلال عام ٢٠٠٩، وأن قطاع الصناعات التحويلية أكثر القطاعات تضرراً ، وتراجعت الصادرات السلعية بنحو (٢.٢) مليار دولار . وانخفض الميزان البترولي بنحو مليار دولار،حيث انخفضت أسعار البترول من (١٤٧) دولار للبرميل إلى (٧٠) دولار للبرميل،كما انخفضت تحويلات العاملين بالخارج بما يعادل (٦٠٠) مليون دولار،وانخفضت الإيرادات السياحية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بأكثر من (٢) مليار دولار ،كما انخفضت إيرادات قناة السويس بنحو (٤٠٠) مليون دولار مما انعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذه القطاعات ومن بينها شركات القطاع الخاص والعمالة ومعدلات البطالة والتشغيل [٤١] . وتعد البورصة المصرية في مقدمة الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية،حيث تأثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال قيام المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية ببيع قسم كبير من محافظهم المالية فيها من أجل الحصول على السيولة

لتعديل مراكزهم في بورصات بلدانهم الأصلية . وقد خلق هذا السلوك من المستثمرين الأجانب،موجات من بيع الأسهم اتسمت بالهلع في البورصة المصرية،مما أسفر عن انخفاضات هائلة في أسعار الأسهم بدون مبررات اقتصادية حقيقية في غالبية الأحيان في مصر . وعلى سبيل،فان مؤشر " كاس ٣٠ " في البورصة المصرية قد تراجع بنسبة (٣٩.٢%) بين (٣) سبتمبر ٢٠٠٨ و(٢٢) أكتوبر ٢٠٠٨ . وقد كشف هذا الأمر مجدداً عن مخاطر ترك البورصة المصرية مسرحاً لرأس المال الأجنبي المضارب أو الأموال الساخنة السريعة الحركة والمسببة للاضطراب والتي لا يمكن تقييد حركتها الساخنة إلا بفرض ضرائب ولو محدودة على التعاملات في البورصة،كما تفعل غالبية البورصات في البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها [٤٢] .

أما من حيث أثر الأزمة العالمية على سوق العمل والبطالة في مصر – التي تعد من أهم الانعكاسات الاجتماعية للأزمة على عملية التنمية – نجد أن العديد من العمال في القطاع الخاص قد تعرضوا لفقدان وظائفهم، والخوف والذعر الذي ينتاب البعض الآخر منهم باحتمال فصلهم وضمهم إلى عداد صفوف العاطلين ،وتعرض الكثير منهم للحرمان من البدلات والحوافز والإضافي وتخفيض ساعات العمل . فوفقا لبيانات وزارة التنمية الاقتصادية فقد أكثر من (١٠٠) ألف عامل وظائفهم خلال عام ٢٠٠٩ ،وتوقع تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في شهر فبراير من عام

٢٠٠٩ أن ما يقرب من (٣٠٠) ألف عامل سيفقدون وظائفهم خلال عام ٢٠٠٩ في مصر . وتوقعت دراسة أعدها مركز تحديث الصناعة عن سوق العمل في مصر في مارس ٢٠٠٩ تسريح قرابة النصف مليون عامل بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع الاستثمار والإنتاج في مصر(٤٣) . ونظراً لتصاعد عدد الشركات التي قامت بتسريح العمالة بحجة الأزمة المالية مؤخراً أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية مجموعة من التقارير ترصد أثر الأزمة المالية على العمال في مصر . ويكشف التقرير الثالث منها أن القطاع الخاص اتخذ شعار تسريح العمالة المصرية خلال المرحلة الحالية ممثلاً في المصانع والشركات والمؤسسات المصرية . حيث بدأت الفنادق في تقليص حجم تكاليف العمالة بحجة مواجهة تداعيات الأزمة العالمية على سوق السياحة المصرية . وبدأت البنوك المصرية في تسريح أعداد من العمالة،وخصوصاً في أقسام التسويق والمبيعات بحجة أنها عمالة هامشية لا تندرج ضمن الكادر الوظيفي المعين في البنوك،كما طال التسريح العمالة بقطاعات البناء والمقاولات،والغزل والنسيج،والملابس الجاهزة،والصناعات المعدنية والغذائية حتى البترولية أيضاً . وأكد التقرير على استغلال رجال الأعمال لحجة الأزمة المالية لانتقاص من مستحقات العاملين،وهو ما بدا واضحاً في حالة عمال شركة النيل لحليج الأقطان . كما كشف التقرير عن فصل وتشريد ما يزيد عن (١٠٠) ألف عامل في النصف الأول

من عام ٢٠٠٩ بسبب مطالبتهم بحقوقهم في الحوافز والأرباح أو تثبيتهم وتوفير بيئة مناسبة للعمل [٤٤] .

وتبعاً لذلك ازدادت معدلا تسريح العمالة في القطاعات التي تأثرت بشدة نتيجة الأزمة الاقتصادية الراهنة مثل قطاعات السياحة،والصناعات التصديرية،والاستيراد والتصدير،والعقارات . وهو ما يمثل رافداً جديداً لسيل العاطلين عن العمل ،كل هذا في ظل ارتفاع معدل البطالة في مصر والذي بلغ نحو (٨.٧%) عام ٢٠٠٨ وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [٤٥] . ومثل هذا التزيد في معدلات البطالة من شأنه أن يؤدى إلى تزايد معدلات الجريمة وإلى تغذية الأنماط الأكثر تطرفا أو الأكثر ميلاً للعنف،خاصة وأن البطالة في المجتمع المصري تعتبر المصدر الأساسي لظاهرة العنف وأعمال البلطجة [٤٦] .

أما عن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الفقراء ومحدودي الدخل في مصر، فبالرغم من عدم توافر البيانات الإحصائية بشأن التغيرات الأخيرة التي طرأت على مستويات الفقر في مصر بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، غير أن ما نسمعه من روايات وتقارير يشير إلى تزايد مستويات الفقر نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية على المستوى المحلي على الرغم من انخفاض أسعارها على المستوى العالمي جراء الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل لا يتناسب إطلاقاً مع مستويات أجور ودخول الفئات محدودة الدخل في المجتمع المصري . وفي هذا الصدد نجد إنه

يوجد في مصر حوالي (١٣.٦) مليون مواطن بنسبة (١٩.٦%) من السكان يقعون تحت خط الفقر وفقا لبيانات التقرير الذي أعده البنك الدولي عن الفقر في مصر الصادر عام ٢٠٠٧ . منهم (٢.٦) مليون مواطن،بنسبة(٣.٤%) من السكان يعانون من الفقر المقدع . كما يضيف التقرير إلى هذه النسبة حوالي (١٤.٦) مليون مواطن يعيشون في مستوى معيشة أقرب إلى الفقر بنسبة (٢١%) من السكان ، ويصفهم بأنهم قريبي الفقر . ويرشح التقرير هذه النسبة من السكان للدخول تحت خط الفقر،في حالة انخفاض دخلهم بنسبة (٢٠%)،ويتضاعف هذا العدد مرة أخرى ، إذا انخفض دخل هذه الشرائح بنسبة(٣٠%) [٤٧] . ومن ناحية أخرى نجد إنه وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ترتفع من نحو (٩٣.٨%) عام ٢٠٠٦إلى نحو (١٢١.٥%) عام ٢٠٠٨ [٤٨] . وهو ما يشير إلى تزايد سوء أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل في مصر ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والأزمة الاقتصادية العالمية .

ومما سبق نجد أن التداعيات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية على عملية التنمية في مصر تتمثل أهمها في تشريد العديد من العمال الذين كانوا يعملون في القطاع الخاص لفقدان وظائفهم ،والخوف والذعر الذي ينتاب العمال الحاليين باحتمال فصلهم وضمهم إلى عداد صفوف العاطلين . وتعرض الكثير من العمال

في هذا القطاع للحرمان من البدلات والحوافز والإضافي ، وتصاعد عدد الشركات التي قامت بتسريح العمالة كل هذا جراء الأزمة الاقتصادية العالمية . فضلاً عن اتخاذ القطاع الخاص في مصر شعار تسريح العمالة خلال المرحلة الحالية بحجة مواجهة الأزمة . وتبعاً لذلك ازدادت معدلات تسريح العمالة في القطاعات التي تأثرت بشدة نتيجة الأزمة الاقتصادية الراهنة مثل السياحة،والصناعات التصديرية،والاستيراد والتصدير والعقارات . وهو ما يمثل رافداً لسيل العاطلين عن العمل . ومثل هذا التزايد في معدلات البطالة من شأنه أن يؤدى إلى تزايد معدلات الجريمة وإلى تغذية الأنماط الأكثر تطرفاً أو الأكثر ميلاً للعنف في المجتمع المصري خاصة وأن البطالة تعتبر المصدر الأساسي لظاهرة العنف وأعمال البلطجة في مصر . كما إنه على الرغم من عدم توافر البيانات الإحصائية بشأن التغيرات الأخيرة التي طرأت على مستويات الفقر في مصر بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية غير أن ما نسمعه من روايات وتقارير يشير إلى تزايد مستويات الفقر نتيجة ارتفاع أسعار السلع على المستوى المحلي بالرغم من انخفاض أسعارها على المستوى العالمي جراء الأزمة الاقتصادية بشكل لا يتناسب إطلاقاً مع مستويات الأجور والدخول خاصة للفئات محدودة الدخل في المجتمع المصري .

سادسا: الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية على الأزمة الاقتصادية العالمية ،وسأعرض فيما يلي لبعض الدراسات التي يمكن من خلالها استخلاص بعض الآراء والأفكار المفيدة للدراسة الحالية :

١- دراسة عبد الفتاح الجبالي(٢٠٠٨)،الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري [٤٩] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الأزمة المالية العالمية،والآثار التي يمكن أن تنجم عن هذه الأزمة،وتأثير الأزمة على الاقتصاد المصري . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة الراهنة بتداعياتها الحالية تعد من الأزمات الكبرى التي يشهدها النظام المالي العالمي،وآثار الأزمة تتوقف على الطريقة التي يتم التعامل بها مع الأزمة والآثار المتوقفة على الصعيد العالمي .

٢- دراسة أحمد السيد النجار (٢٠٠٨) ،الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللنموذج الاشتراكي [٥٠] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة هذه الأزمة ومواجهتها عالمياً وعربياً ومصرياً،وكيفية إصلاح النظام المالي الدولي والإقليمي والمحلي . وأظهرت نتائج الدراسة إنه إزاء الأزمة المالية العالمية فإن الرأسمالية العالمية والمحلية بحاجة إلى إعادة النظر في نموذج التحرير المتوحش الراهن،لصالح إعادة الاعتبار للنموذج الذي يعطي الدولة دوراً مهماً في تحقيق التوازن

الاقتصادي الكلي وتحقيق حد أدنى من العدالة في توزيع الدخل من خلال نظام الأجور ودعم الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات العامة والدعم السلعي مع ضرورة وضع الدور الاقتصادي للدولة تحت رقابة رسمية وشعبية صارمة في إطار نظام ديمقراطي كامل لمنع اقترانه بالفساد .

٣- دراسة جودة عبد الخالق (٢٠٠٩) ،الأزمة المالية العالمية .. أزمة نظام لا أزمة سياسات[٥١] :

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة الأزمات المالية وأسبابها. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأزمات المالية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة،أصبح مردها بدرجة متزايدة إلى عيوب في النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي الراهن . وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب وتصحيحها فسيظل المجال دائماً مفتوحاً لنشوب هذه الأزمات .

٤- دراسة عبد المجيد قدي (٢٠٠٩) ،الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية [٥٢] :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الأزمة المالية العالمية،ومحاولة فهم الاتهامات الموجهة إلى أداء النظام المالي العالمي،وكذلك أداء الاقتصاد الأمريكي،بقصد تحديد قيمة الحلول والمبادرات المطروحة لامتصاص الصدمات الناجمة عن هذه الأزمة . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة المالية الراهنة تبين أن معالجة القضايا العالمية هي أكبر من أن تترك لدولة أو

مجموعة محدودة من الدول،وإنما تتطلب تحركاً جماعياً يعمل على استلهام الحلول والبدائل من مختلف التجارب وعلى الدول النامية عدم الانسياق الأعمى أمام الدعوات المنادية باعتماد أي إجراء ما لم يتم تشخيصه،وتحديد مدى ملاءمته وانسجامه مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٥- دراسة منى الجرف (٢٠٠٩)،الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على قطاع التجارة الخارجية : حالة الاقتصاد المصري[٥٣] :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على كل من معدل نمو الصادرات السلعية وقدرتها التنافسية،وتطور قيمة الوردات السلعية،فضلا عن الميزان التجاري السلعي،وما يمكن أن يترتب على الأزمة الحالية من مراجعة لأهداف السياسة التجارية المصرية وأدواتها،من أجل التخفيف من وطأة الآثار السلبية للأزمة. وأوضحت نتائج الدراسة أن من أهم التداعيات السلبية للأزمة المالية على قطاع التجارة الخارجية هو انخفاض معدل نمو التجارة الخارجية بنحو (٢٠%) عن الفترة أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ مقارنة بذات الفترة عن العام السابق،وتراجع الصادرات المصرية غير البترولية بنحو (٧%) خلال نفس الفترة . وأكدت الدراسة على ضرورة الاستفادة من هذه الأزمة في الإسراع ببرنامج إصلاح قطاع التجارة الخارجية المصري .

٦- دراسة عثمان محمد عثمان (٢٠٠٩)،الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الأزمة العالمية : التحديات وآفاق التنمية [٥٤] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنظور الدولي للأزمة الاقتصادية العالمية،وانعكاسات الأزمة على الاقتصاد المصري . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية ترجع إلى التوسع الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى سنوات عديدة سابقة،خاصة في مجال التمويل العقاري،دون التحقق من القيمة الحقيقية للأصول ومن قدرة المقترضين على السداد ودون الحصول على ضمانات كافية . ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية الدولية في ظل نظام العولمة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات،فقد انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية في كافة أنحاء العالم . أما على مستوى الاقتصاد القومي فقد عانى الاقتصاد المصري شأنه في ذلك شأن سائر الاقتصادات الأخرى من الأجواء العالمية المضطربة التي صاحبت الأزمة العالمية. فقد أدى اندلاع الأزمة إلى تراجع المنحنى التصاعدي لنمو الاقتصاد الوطني خلال العام المالي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ،حيث انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى (٤.٧%) بعد أن كان قد تجاوز الـ (٧%) في العامين السابقين .

٧- دراسة Bustillo, Inés &Velloso, Helvia (2009): The global financial crisis: what happened and what's next [55]:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي أدت إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية،والأحداث التي ساهمت في خلق الفوضى في الأسواق المالية العالمية،ودراسة تأثير الأزمة المالية على الأسواق المالية في أمريكا اللاتينية . وأوضحت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية التوسع الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإسراف في تقديم البنوك الأمريكية لقروض ائتمانية في مجال التمويل العقاري لمجموعة كبيرة من الأفراد ،الكثير منهم ليس لديه القدرة على السداد مع عدم الحصول على ضمانات كافية . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه أضحى من الضروري مناقشة كيفية إصلاح النظام المالي الدولي من أجل تحديث إدارة التمويل ورأس المال على مستوى العالم .

٨- دراسة Fosu, Augustin & Naudé , Wim (2009) : The Global Economic Crisis. Towards Syndrome-Free Recovery for Africa [56] :

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الأفريقية جنوب الصحراء باعتبارها واحدة من مناطق العالم النامي الأكثر عرضة للخطر من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية . وأوضحت نتائج الدراسة أن

الدول الأفريقية جنوب الصحراء تأتى في مقدمة الدول النامية الأكثر تأثراً بالآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، وتتمثل أهم هذه الآثار في تكبد اقتصاديات هذه الدول خسائر اقتصادية تقدر بنحو (١٠٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وحده،وارتفاع معدلات البطالة،وارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع، وزيادة معدلات التسرب من المدارس،وانتشار سوء التغذية على نطاق واسع جداً،وارتفاع معدلات الجريمة والصراع،وتسارع وتيرة الهجرة .

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص مجموعة من القضايا أو الملامح الرئيسية عن الأزمة الاقتصادية العالمية على النحو التالي :

١- إن الأزمة الاقتصادية العالمية بتداعياتها الحالية تعد من الأزمات الكبرى التي يشهدها النظام المالي العالمي .

٢- إن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية تتوقف على الطريقة التي يتم التعامل بها مع الأزمة والآثار المتوقفة على الصعيد العالمي .

٣- الرأسمالية العالمية والمحلية بحاجة إلى إعادة النظر في نموذج التحرير المتوحش الراهن،لصالح إعادة الاعتبار للنموذج الذي يعطي الدول دوراً مهماً في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق حد أدنى من العدالة في توزيع الدخل .

٤- إن الأزمات المالية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة،أصبح مردها بدرجة متزايدة إلى عيوب في النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي الراهن . وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب وتصحيحها فسيظل المجال دائماً مفتوحاً لنشوب هذه الأزمات .

٥- توضح الأزمة الاقتصادية الراهنة أن معالجة القضايا العالمية هي أكبر من أن تترك لدولة أو مجموعة محدودة من الدول،وإنما تتطلب تحركاً جماعياً يعمل على استلهام الحلول والبدائل من مختلف التجارب.

٦- الدول الأفريقية جنوب الصحراء تأتي في مقدمة الدول النامية الأكثر تأثراً بالآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية.

سابعاً: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

جاءت نتائج تطبيق دليل المقابلة مع عينة من المشتغلين بالتنمية على النحو التالي :

١- الخصائص العامة لعينة الدراسة:

- الخصائص النوعية:

أوضحت المعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث،حيث بلغت نسبة الذكور (٨٠%)،بينما بلغت نسبة الإناث (٢٠%) . ويرجع ذلك إلى في

جانب منه إلى عدم تعاون كثير من الإناث المشتغلين بقضايا التنمية مع الباحث ورفضهم التحاور حول قضايا الدراسة الميدانية .

- **الخصائص العمرية :**

تظهر المعطيات الإحصائية الخاصة بالتوزيع العمري لأفراد العينة أن فئة (أقل من ٤٠) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة(٤٨%)،بينما جاءت فئة السن(٤٠-٥٠) في المرتبة الثانية بنسبة(٢٤%)،وجاءت فئة السن(٥٠-٦٠) في المرتبة الثالثة بنسبة(٢٠%). أما فئة السن (٦٠ فأكثر) فجاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (٨%) .

ويتضح من ذلك تعدد وتنوع الفئات العمرية لأفراد العينة الأمر الذي يثري قضايا الدراسة الميدانية بالخبرات المتنوعة .

- **الخصائص التعليمية :**

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن معظم أفراد العينة من فئة المؤهلات فوق الجامعية،حيث احتلوا المرتبة الأولى بنسبة(٨٤%)،بينما جاءت فئة المؤهلات الجامعية في المرتبة الثانية بنسبة(١٦%) . ويرجع ذلك إلى طبيعة موضوع الدراسة،وإلى أن فئة المؤهلات فوق الجامعية تعد صفوة المجتمع من حيث وعيها بقضايا ومشكلات المجتمع المصري،والأقدر على تحليل وفهم هذه القضايا والأبعاد المختلفة لها .

- الخصائص العملية:

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن معظم أفراد العينة من فئة عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية ،حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٧٢%)، بينما جاءت فئة المصرفيين(خبراء البنوك) في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠%)،أما فئتي مديري جمعية رجال الأعمال،ومديري جمعية سيدات الأعمال للتنمية فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة واحدة هي (٤%) . ويشير ذلك إلى مدى تنوع خبرات أفراد العينة في مجال الاشتغال بقضايا ومشكلات التنمية الأمر الذي يثري قضايا الدراسة الميدانية .

٢- العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية:

يتناول هذا الجزء رؤية أفراد العينة لمفهوم العولمة،والعولمة الاقتصادية،والعلاقة بين العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية،والعوامل التي أدت إلى نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية[١] .

- مفهوم العولمة:

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن المفهوم السائد لدى أفراد العينة عن العولمة هو " انتشار المعلومات على المستوى العالمي وتذويب الحدود بين الدول وزيادة معدلات التشابه بين الدول إنتاجاً واستهلاكاً وتفكيراً " ،حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الأولى بنسبة (٣٣.٣٣%)،بينما جاء متغير " العالم أصبح

(١) الجداول من رقم "١" إلى رقم "٦ " بالملاحق .

قرية واحدة أو سوق واحد لا فوارق ولا تمييز ولا حواجز بين الثقافات والانتقالات والتجارة بحكم سرعة وسائل الاتصال والنقل والمصالح المشتركة "في المرتبة الثانية بنسبة (٢٥.٦٤%) .أما متغير " محاولة فرض نظام سياسي واقتصادي وثقافي معين على كل دول العالم ،وهو النظام الأمريكي والأوربي بالأساس " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٣.٠٨%)،بينما جاء متغير " انفتاح كافة دول العالم على بعضها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وإعلامياً ... الخ بدون وجود عوائق تحول دون ذلك " في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (١٧.٩٥%) . ويتضح من خلال ذلك مدى الاتفاق بين أفراد العينة حول جوهر العولمة وهو انفتاح دول العالم على بعضها من جميع النواحي وسيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية . أما عن الاختلاف حول معاني العولمة فقد يرجع ذلك لاختلاف المستوى الثقافي لأفراد العينة .

- **مفهوم العولمة الاقتصادية :**

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن المفهوم السائد لدى أفراد العينة عن العولمة الاقتصادية هو " من حيث المضمون تعنى تبادل السلع والخدمات على المستوى العالمي ومن حيث الواقع فهي تعنى الغزو الاقتصادي والسياسي والثقافي للبلدان الأقل نمواً " حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠.٣٠%)،بينما جاء متغيري " اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات

والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق " ، و " حرية نقل السلع والخدمات ووسائل الإنتاج بين الدول بدون موانع ولا جمارك " في المرتبة الثانية بنسبة واحدة هي (٢٤.٢٤%) . أما متغير " نشر نمط الإنتاج الرأسمالي في كل دول العالم،وزيادة الاعتماد على الخارج " فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٢.١٢%)،بينما جاء متغير " تعبير عن تعملق فواعل اقتصادية كبرى هي الشركات العملاقة دولية النشاط" في المرتبة الرابعة بنسبة (٦.٠٦%) . أما متغير " هيمنة الدول الكبرى على مختلف دول العالم اقتصادياً " جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (٣.٠٤%) .

ويتضح من خلال ذلك مدى الاتفاق بين أفراد العينة حول جوهر العولمة الاقتصادية وهو حرية تبادل السلع والخدمات ووسائل الإنتاج على المستوى العالمي وسيطرة الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدماً من جميع النواحي ،أما عن الاختلاف حول معاني العولمة الاقتصادية فقد يرجع ذلك لاختلاف المستوى الثقافي لأفراد العينة كما سبق أن أشرت .

- علاقة العولمة بالأزمة الاقتصادية العالمية:

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن كل أفراد العينة رأوا أن هناك علاقة وثيقة بين العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية . أما عن أسباب ذلك فجاء متغير " في ظل ربط العولمة لاقتصاديات الدول المتقدمة بكل اقتصاديات دول العالم " في

المرتبة الأولى بنسبة (٥٤.٠٥%)،بينما جاء متغيري تبعية الدول النامية للدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وغيرها والتي عن طريقها تنتقل أزمات المجتمع الرأسمالي المهيمن للدول الأقل تقدماً "،و " سيطرة النظام الرأسمالي على النظام الاقتصادي العالمي من خلال صندوق النقد الدول والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية " في المرتبة الثانية بنسبة واحدة هي (١٦.٢٢%) . أما متغير " ضعف دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة " فجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (١٣.٥١%) . ويتضح من خلال ذلك مدى الاتفاق بين أفراد العينة حول علاقة العولمة بالأزمة الاقتصادية العالمية وهذا أمر طبيعي فأزمات المجتمع الرأسمالي المهيمن تنتقل للدول الأخرى في ضوء التبعية العلمية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها . وفي هذا الصدد تفسر نظرية النسق الرأسمالي العالمي الكثير من هذه العلاقة،حيث توضح طبيعة العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة وتصفها بأنها علاقة تبعية، أي تبعية الدول النامية (دول الأطراف) للدول المتقدمة (دول المركز)،وأنها تقوم على علاقات غير متكافئة حيث يستفيد منها الطرف الأقوى والأغنى وهو هنا الدول المتقدمة ويحدث ضرراً سلبياً بالطرف الأقل والأضعف (الدول النامية) .

- العوامل التي أدت إلي نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية:

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن متغير " إطلاق العنان لقوى الرأسمالية العالمية من خلال توحش أدواتها وسيطرتها الكلية على اقتصاديات البلدان المتقدمة وبالتبعية تنتشر الأزمات التي تنتج عن ذلك في كافة الدول الأخرى الأقل تقدما " جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠.٢٣%) ،بينما جاء متغير " أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٧.٩١%) . أما متغير " نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٨.٦٠%)،بينما جاء متغير " انتشار ثقافة الاستهلاك على نطاق واسع " في المرتبة الرابعة بنسبة (٩.٣٠%) . أما متغيري " التعامل الربوي للبنوك الغربية "،" اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي " جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة واحدة هي (٦.٩٨%) .

ويتضح من خلال ذلك مدى تعدد العوامل التي أدت إلى نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية ،ولكن يأتي في مقدمتها إطلاق العنان لقوى الرأسمالية العالمية من خلال توحش أدواتها وسيطرتها الكلية على اقتصاديات البلدان المتقدمة وبالتبعية تنتشر الأزمات التي تنتج عن ذلك في كافة الدول الأقل تقدماً،وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية،ونقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف على المؤسسات المالية ،واتساع الفجوة بين الاقتصاد

الحقيقي والاقتصاد المالي،وانتشار ثقافة الاستهلاك على نطاق واسع .

- مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية :

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " إعلان عدد كبير من الشركات متعددة الجنسية تحقيقها خسائر كبيرة " جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لمظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة (١٧.٠٧%)،بينما جاء متغير " إعلان عدد كبير من البنوك ذات السمعة العالمية إفلاسها " في المرتبة الثانية بنسبة (١٥.٨٥%) . أما متغير " الكساد العام والركود الاقتصادي على المستوى العالمي " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٣.٤١%)،بينما جاء متغير ارتفاع السلع والخدمات في المرتبة الرابعة بنسبة (١٠.٩٨%) . أما متغير " زيادة معدلات البطالة على المستوى العالمي " فجاء في المرتبة الخامسة بنسبة (٩.٧٥%)،بينما جاء متغير " تباطؤ نمو معظم الاقتصاديات العالمية " في المرتبة السادسة بنسبة (٨.٥٤%) . أما متغير " ارتباك في حركة التداول في البورصات العالمية وانهيار أسعار الأسهم في كثير من هذه البورصات " جاء في المرتبة السابعة بنسبة (٧.٣٢%)،بينما جاء متغيري " قيام بعض الشركات بتسريح جزء كبير من عمالها "،و" زيادة نسبة الفقراء على مستوى العالم " في المرتبة الثامنة بنسبة واحدة هي (٦.١%) . أما متغير " نقص السيولة لدى الكثير من المؤسسات المالية " فجاء في المرتبة التاسعة والأخيرة بنسبة (٤.٨٨%) . ويتضح من ذلك مدى تعدد

وتنوع مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ،ولكن يأتي في مقدمتها إعلان عدد كبير من الشركات متعددة الجنسية تحقيقها خسائر كبيرة،وإعلان عدد كبير من البنوك العالمية خاصة الأمريكية إفلاسها،وتباطؤ نمو معظم الاقتصاديات العالمية،وزيادة معدلات البطالة على المستوى العالمي لقيام عدد كبير من الشركات بتسريح أجزاء كبيرة من عملها،وزيادة نسبة الفقراء على مستوى العالم . وكل هذه المظاهر ترجع بالأساس كما سبق أن أشرت إلى إطلاق العنان لقوى الرأسمالية العالمية وسيطرتها الكلية على النظام الاقتصادي العالمي وفي ظل نظام العولمة وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة تنتشر الأزمات التي تنتج عن ذلك في كافة الدول الأخرى .

٣- الاقتصاد المصري والنظام الاقتصادي العالمي:

يتناول هذا الجزء رؤية أفراد العينة للعوامل التي أدت إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي،وأهم الآثار المترتبة على هذا الاندماج،والأسلوب الأمثل للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي [١].

- العوامل التي أدت إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي :

---

(١) الجداول من رقم "٧" إلى رقم "٩ " بالملاحق .

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن متغير " سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة " جاء في مقدمة العوامل التي أدت إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٤٢.٢٢%) ،بينما جاء متغير " موافقة الحكومة المصرية على اتفاقية الجات والانضمام لمنظمة التجارة العالمية " في المرتبة الثانية بنسبة (٤٠%) . أما متغير " العلاقات الاقتصادية والسياسية بالعالم الخارجي " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١١.١١%)،بينما جاء متغير الانفتاح الاستهلاكي الكبير الموجود في المجتمع المصري " في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (٦.٦٧%) . ويتضح من خلال ذلك مدى تعدد وتنوع العوامل التي أدت إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي ولكن يأتي في مقدمتها السياسات الاقتصادية التي اتبعتها مصر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن وهي سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة ،والتي تقوم على إطلاق الحرية لقوى السوق وانحصار دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

- الآثار المترتبة على اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي :

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " تأثر الاقتصاد المصري بأي هزات أو أزمات اقتصادية عالمية " جاء في مقدمة الآثار المترتبة على اندماج الاقتصاد المصري في النظام

الاقتصادي العالمي ،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٢٨.٠٧%)،بينما جاء متغير " زيادة المنافسة بين المصنوعات " في المرتبة الثانية بنسبة (١٩.٣٠%). أما متغير " التأثير السلبي على المنتجات المصنعة محلياً " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٠.٥٣%)،بينما جاء متغيري " زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء "،و زيادة الاستثمارات الأجنبية " في المرتبة الرابعة بنسبة واحدة هي (٨.٧٧%) . أما متغيري " زيادة معدلات البطالة " ،و" زيادة عدد الفقراء " فجاء في المرتبة الخامسة بنسبة واحدة هي (٧.٠٢%) ،بينما جاء متغيري " ارتفاع أسعار السلع والخدمات " ،"وانتشار ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري " في المرتبة السادسة والأخيرة بنسبة واحدة هي (٥.٢٦%) . ويتضح من خلال ذلك مدى تعدد وتنوع الآثار المترتبة على اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي،ويتضح أيضا أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المصري بمثابة انعكاس للعلاقة الاندماجية،ويأتي في مقدمتها زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء،وتفاقم مشكلة البطالة،وانتشار ثقافة الاستهلاك والأعمال الطفيلية والفساد،وتأثر المجتمع المصري بأي هزات أو أزمات اقتصادية عالمية . وفي هذا الصدد نجد انه لتحقيق التنمية الشاملة في مصر لابد من وجود دور مهم للدولة ليس فقط لتهيئ المناخ لعمل القطاع الخاص وزيادة فرص الاستثمار،وإنما أيضاً لترشيد الأداء الاقتصادي وتصحيح بعض الممارسات السلبية،أي

أنه لابد من وجود دور مهم للدولة في الإشراف والتوجيه والرقابة في جميع مجالات التنمية .

- الأسلوب الأمثل للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي :

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن متغير " العمل على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من موقع قوة مثلما تفعل الصين ودول جنوب شرق أسيا " جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٣٩.٠٢%)،بينما جاء متغير" نعمل على الاستفادة بايجابيات التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي وتهميش الآثار السلبية لهذا التعامل " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦.٨٣%) . أما متغير " أن نتعامل مع النظام الاقتصادي بحذر فليس كل ما يأتي من الغرب يصلح للدول النامية " فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٤.٣٩%)،بينما جاء متغير " زيادة دور الدولة في الرقابة والإشراف على الأنشطة الاقتصادية الأساسية " في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (٩.٧٦%) . ويتضح من خلال ذلك أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي هو العمل على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من موقع قوة والعمل على علي تعظيم الاستفادة من هذا التعامل،وفي نفس الوقت تهميش الآثار السلبية الناجمة عن هذا التعامل مثلما تفعل كثير من الدول وفي مقدمتها الصين ودول جنوب شرق آسيا.

٤ـ الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية على عملية التنمية في مصر :

يتناول هذا الجزء رؤية أفراد العينة لأثر الأزمة الاقتصادية على عملية التنمية في مصر،وأكثر القطاعات التنموية تأثراً بالأزمة العالمية،ومدى تأثير الأزمة على سوق العمل والبطالة في مصر،وأكثر الفئات الاجتماعية تضرراً بالأزمة ،وتأثير الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل،وأوضاع قطاعي التعليم والصحة في ظل الأزمة،ومقترحاتهم للحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل وسوق العمل والبطالة [١] .

- أثر الأزمة على عملية التنمية :

اتضح من خلال أن متغير " تراجع وتباطؤ عملية التنمية " جاء في مقدمة الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية على عملية التنمية في مصر،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٣٨%)،بينما جاء متغير " تأثير سلبي كبير على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٤%) . أما متغير "زيادة معدلات البطالة " فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦%)،بينما جاء متغيري"زيادة معدلات الفقر "،" ارتفاع أسعار السلع والخدمات " في المرتبة الرابعة بنسبة واحدة هي (٨%) . أما متغير " زيادة معدلات الفساد " فجاء في المرتبة الخامسة بنسبة (٦%) . ويتضح من خلال ذلك أن الأزمة

---

(١) الجداول من رقم "١٠" إلى رقم "١٩ " بالملاحق .

الاقتصادية العالمية جاء تأثيرها سلبي على عملية التنمية في مصر حيث أدت إلى تراجع وتباطؤ عملية التنمية ،وزيادة معدلات البطالة والفقر وارتفاع أسعار السلع والخدمات ،وكل هذا يرجع بالأساس لاندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي من موقع ضعف،ولتراخي دور الدولة في المجالات التنموية المختلفة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة .

- أكثر القطاعات التنموية تأثرا بالأزمة :

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " قطاع الصناعة " جاء في مقدمة القطاعات التنموية الأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية ،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة(٢٩.٤١%)،بينما جاء متغير " قطاع السياحة " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٣.٥٣%) . أما متغير " قطاع سوق رأس المال (البورصة) " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥.٦٩%)،بينما جاء متغير " قطاع الاستثمارات " في المرتبة الرابعة بنسبة (١١.٧٦%) . أما متغير " القطاع التجاري " جاء في المرتبة الخامسة بنسبة (٩.٨١%)،بينما جاء متغير "قطاع الزراعة " في المرتبة السادسة بنسبة (٥.١٨%) . أما متغير " القطاع المصرفي " جاء في المرتبة السابعة والأخيرة بنسبة (٣.٩٢%) . ويتضح من خلال ذلك أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت على معظم القطاعات التنموية ،ولكن التأثير الأكبر جاء على القطاعات التنموية الأكثر حساسية بالتغيرات التي تحدث على مستوى النظام الاقتصادي العالمي،وهي

قطاعات الصناعة،والسياحة،وسوق رأس المال،والاستثمارات، والتجارة الخارجية .

- أثر الأزمة على سوق العمل والبطالة :

اتضح من خلال معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " زادت من حدة مشكلة البطالة في مصر " جاء في مقدمة الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية على سوق العمل والبطالة،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٤٤.١٢%)،بينما جاء متغير " أدت إلى تراجع فرص التوظف في سوق العمل في مصر " في المرتبة الثانية بنسبة (٣٥.٢٩%) . أما متغير " أدت إلى تدهور في سوق العمل " فجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (٢٠.٥٩%) . ويتضح من خلال ذلك مدى التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية على سوق العمل والبطالة ،وذلك نظراً لقيام عدد من الشركات الصناعية بتسريح جزء من العاملين بها لمواجهة أعباء الأزمة الأمر الذي أدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر ،علاوة على تراجع فرص التوظف في سوق العمل مما أدى إلى حدوث تدهور في سوق العمل في المجتمع المصري . وكل هذا يعتبر انعكاساً لتراجع دور الدولة في التوظف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة .

- أكثر الفئات الاجتماعية تضررا بالأزمة :

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " طبقة محدودي الدخل والفقراء " جاء في مقدمة الفئات الاجتماعية الأكثر

تضرراً بالأزمة الاقتصادية العالمية،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٤٧.٣٧%)،بينما جاء متغير " صغار المستثمرين " في المرتبة الثانية بنسبة (١٥.٧٩%) . أما متغيري " الطبقة الوسطى "، " فئة الشباب " فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة واحدة هي (١٠.٥٣%)،بينما جاء متغيري " العاملين في الشركات الصناعية "،" أصحاب الشركات الاستثمارية الكبرى " في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة واحدة هي (٧.٨٩%) . ويتضح من خلال ذلك أن طبقة محدودي الدخل والفقراء تعد أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً بالأزمة الاقتصادية العالمية نظراً لارتفاع أسعار الكثير من السلع الغذائية على المستوى المحلى على الرغم من انخفاض أسعارها على المستوى العالمي ،والسبب في ذلك يرجع إلى سياسة الاحتكار التي يتبعها رجال الأعمال والتجار وسعيهم نحو رفع أسعار السلع بلا مبرر سوى تحقيق أرباح طائلة من وراء ذلك ،وجدير بالذكر أن هذه السياسة تفشت في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في مصر .

- أثر الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل:

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن متغير " زادت الأزمة من معاناتهم وفقرهم وإحساسهم بالفجوة الكبيرة بينهم وبين طبقة الأثرياء " جاء في مقدمة الآثار المترتبة للأزمة الاقتصادية العالمية على الفقراء ومحدودي الدخل،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٢٥.١٦%)،بينما جاء متغير" تأثير سلبي كبير وواضح لأي

ملاحظ في مختلف نواحي الحياة " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٩.٠٣%) . أما متغير " تردي أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل بصفة عامة " فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (٩.٦٨%)،بينما جاء متغيري " زيادة أعداد الفقراء"،"انخفاض الدخول الحقيقية لمحدودي الدخل والفقراء في ظل التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد المصري" في المرتبة الرابعة بنسبة واحدة هي (٦.٤٥%)،بينما جاء متغير " ليس له أثر يذكر " في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (٣.٢٣%) . ويتضح من خلال ذلك أن الأزمة الاقتصادية العالمية جاء تأثيرها سلبي على الفقراء ومحدودي الدخل حيث زادت الأزمة من معاناتهم وفقرهم وإحساسهم بالفجوة الكبيرة بينهم وبين طبقة الأثرياء،علاوة على انخفاض دخولهم الحقيقية في ظل التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد المصري . وكل هذه الآثار تعتبر انعكاساً لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة التي في ظلها تفاقمت سياسة الاحتكار من جانب رجال الأعمال والتجار وارتفعت أسعار الكهرباء والطاقة ،الأمر الذي أثر بالسلب على أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل وزاد من معاناتهم .

- أوضاع قطاع التعليم في ظل الأزمة:

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " تدني مستوى المدارس والجامعات الحكومية في ظل انخفاض الميزانية الموجهة لهذه القطاعات مقارنة بالعديد من الدول الأخرى " جاء في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥.١٤%)،بينما جاء متغير " ازدادت سوءاً

من حيث تدني مستوى التعليم " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٧.٠٣%). أما متغير " لم يتأثر قطاع التعليم بالأزمة " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٤.٣٢%)،بينما جاء متغير " أصبح التعليم سلعة تخضع لأهداف الربحية " في المرتبة الرابعة بنسبة (١٠.٨١%) . أما متغير " أصبح المطحونون من رجال التعليم ينكمش عطائهم إلى حد كبير " جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (٢.٧٠%). ويتضح من خلال ذلك تباين آراء أفراد العينة لأوضاع التعليم في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ،وقد يرجع هذا التباين الاختلاف المستوى الثقافي لأفراد العينة ،ولكن الشئ المؤكد لأي مراقب لأوضاع التعليم هو تدهور أوضاع التعليم في مصر على الرغم من تبني وزارتي التعليم والتعليم العالي لنظام الجودة إلا أن أوضاع التعليم متدهورة والدليل على ذلك تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية في مرحلة التعليم قبل الجامعي ،بل وانتشارها في كثير من الكليات في مرحلة التعليم الجامعي .

- أوضاع قطاع الصحة في ظل الأزمة:

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن متغير " تدني مستوى الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية والجامعية " جاء في المرتبة الأولى بنسبة(٤٧.٢٢%)، بينما جاء متغير" أوضاع قطاع الصحة بصفة عامة متدنية وخاصة الرعايا الصحية المقدمة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٢.٢٢%) .أما متغير " زادت من جشع المستشفيات الخاصة

لارتفاع تكاليف الأجهزة الطبية " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦.٦٧%)،بينما جاء متغير " لا يوجد تأثير واضح للأزمة على قطاع الصحة " في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (١٣.٨٩%) . ويتضح من خلال ذلك تباين آراء أفراد العينة حول أوضاع قطاع الصحة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ،وقد يرجع هذا التباين لاختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة كما سبق أن أشرت . ولكن الشئ المؤكد لأي مراقب لأوضاع قطاع الصحة هو تدني الرعاية الصحية المقدمة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل على الرغم من الارتفاع المستمر لميزانية وزارة الصحة،ولكن يلاحظ أن معظم هذه الميزانية موجهة بالأساس إلى مرتبات وأجور العاملين بالوزارة الأمر الذي يعكس السبب الرئيسي في تدني الخدمة الصحية الحكومية الموجهة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل .

- تعامل الحكومة المصرية مع الأزمة:

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " تعامل سيئ قائم على رد الفعل دائماً مما يؤدى لتزايد الآثار السلبية بشكل كبير" جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٦٠%)،بينما جاء متغير " نجحت الحكومة المصرية إلى حد ما في التعامل مع الأزمة الاقتصادية حيث لم تتأثر تأثراً بالغاً بسبب هذه الأزمة مثلما تأثرت الدول الأخرى " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٨%) . أما متغير " ليس على المستوى المطلوب وتحملها أفراد الشعب بطريق مباشر أو غير

مباشر " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (٨%)،بينما جاء متغير تعاملت الحكومة المصرية بحرص مع الأزمة في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (٤%) . ويتضح من خلال ذلك أن معظم أفراد العينة رأوا أن الحكومة المصرية كان تعاملها سيئ وليس على مستوى المطلوب وانه قائم على رد الفعل ،مقابل أقلية رأت أنها تعاملت بحرص مع الأزمة ونجحت إلى حد ما في هذا التعامل .

- كيفية الحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل :

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن متغير " تبني القيادة والحكومة سياسات تتجه نحو دعم ومساعدة الفقراء واقعياً وليس من خلال الخطب والشعارات " جاء في مقدمة المقترحات للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الفقراء ومحدودي الدخل،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٣٤.٦٩%)،بينما جاء متغير " تفعيل الاهتمام ببرامج التضامن والتكافل الاجتماعي " في المرتبة الثانية بنسبة (١٢.٢٤%) . أما متغير " دعم الصناعات والمشروعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة لإيواء المزيد من العمال وعدم تهديدهم بالطرد من أعمالهم بسبب هذه الأزمة " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٠.٢١%)،بينما جاء متغيري " تشديد الرقابة على الأسواق"،" مواجهة انتشار ثقافة الاستهلاك " في المرتبة الرابعة بنسبة واحدة هي (٨.١٧%) . أما متغيرات "العمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه الفقراء ومحدودي الدخل "،"محاربة الفساد بشكل صارم"،"الاتجاه نحو الانفتاح الإنتاجي " جاءت في

المرتبة الخامسة بنسبة واحدة هي (٦.١٢%)،بينما جاء متغيري" العمل على النهوض بالزراعة والثروة الحيوانية "،" الرقابة الصارمة من قبل الدولة على الأنشطة الاقتصادية الخاصة " في المرتبة السادة والأخيرة بنسبة واحدة هي (٤.٠٨%) . ويتضح من خلال ذلك تعدد مقترحات أفراد العينة للحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل،ولكن يأتي في مقدمتها تبني القيادة سياسات تتجه نحو الفقراء واقعياً وليس من خلال الخطب والشعارات،وتفعيل الاهتمام ببرامج التضامن والتكافل الاجتماعي،ودعم الصناعات والمشروعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة لإيواء المزيد من العمال وعدم تهديدهم بالطرد من أعمالهم بسبب هذه الأزمة،والعمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه الفقراء ومحدودي الدخل .

- كيفية الحد من آثار الأزمة على سوق العمل والبطالة:

أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن متغير " تشجيع وتوفير المناخ المناسب للشباب لعمل مشروعات صغيرة ومساندتهم من خلال تسويق منتجاتهم على نطاق واسع " جاء في مقدمة مقترحات أفراد العينة للحد من آثار الأزمة على سوق العمل والبطالة،حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (٤٢.٢٢%)،بينما جاء متغير " تشجيع إقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية لتوفير المزيد من فرص العمل " في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦.٦٧%) . أما متغير " تشجيع ودعم الصناعات والمشروعات الخاصة حتى لا

تقوم بالاستغناء عن العمالة في ظل هذه الأزمة خاصة المشروعات كثيفة العمالة " جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٧.٧٨%)،بينما جاء متغير العمل على تطوير التعليم والربط بينه وبين متطلبات سوق العمل في المرتبة الرابعة بنسبة (١١.١١%) . أما متغير " تنمية قدرات ومهارات الشباب للوظائف والمهن التي يتطلبها سوق العمل " جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (٢.٢٢%) . ويتضح من خلال ذلك أن أهم المقترحات للحد من آثار الأزمة على سوق العمل والبطالة هي تشجيع وتوفير المناخ المناسب للشباب لعمل مشروعات صغيرة ومساندتهم من خلال تسويق منتجاتهم على نطاق واسع،ودعم الصناعات والمشروعات الخاصة خاصة المشروعات كثيفة العمالة وتشجيع إقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية لتوفير المزيد من فرص العمل،والعمل على تطوير التعليم والربط بينه وبين متطلبات سوق العمل .

ثامنا: النتائج العامة للدراسة :

يتناول هذا الجزء النتائج العامة للدراسة في صورة إجابة على التساؤلات التي انطلقت منها على النحو التالي :

التساؤل الأول : ما مدى علاقة الأزمة الاقتصادية العالمية بالعولمة؟

كشفت الدراسة عن علاقة الأزمة الاقتصادية العالمية بالعولمة من خلال ربط العولمة لاقتصاديات الدول المتقدمة بكل اقتصاديات دول العالم،وزيادة حركة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول ،وتصاعد دور الشركات

متعددة الجنسية في توجيه مسارات الاقتصاد العالمي ،وبخاصة في ظل اتجاه بعض هذه الشركات نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر،وهو ما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة . وقد جاءت الأزمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة أسواق المال الآسيوية التي تفجرت في عام ١٩٩٧ ،والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وما ترتب عليها من تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الأوضاع التنموية في العديد من دول العالم ،لتعكس طبيعة العلاقة بين العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية . ولذا نجد أنه من الطبيعي في ظل نظام العولمة وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على الاقتصاد العالمي – من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية،وضعف دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية في ظل تطبيقها لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة – أن تنتقل أزمات المجتمع الرأسمالي المهيمن للدول الأخرى الأقل تقدماً في ضوء تبعيتها العلمية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها .

التساؤل الثاني : ما أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية ؟وما أهم مظاهرها؟

تعددت أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية،ويأتي في مقدمتها إطلاق العنان لقوى الرأسمالية العالمية من خلال توحش أدواتها وسيطرتها الكلية على اقتصاديات البلدان المتقدمة وبالتبعية تنتشر

الأزمات التي تنتج عن ذلك في كافة الدول الأقل تقدماً ،ونقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف على المؤسسات المالية،واتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي،وانتشار ثقافة الاستهلاك على نطاق واسع. أما عن مظاهر الأزمة فنجد أنها متعددة وتتمثل أهمها في إعلان عدد كبير من الشركات متعددة الجنسية تحقيقها خسائر كبيرة،وإعلان عدد كبير من البنوك العالمية خاصة الأمريكية إفلاسها،وتبطؤ نمو معظم اقتصاديات دول العالم،وزيادة معدلات الفقر والبطالة على المستوى العالمي،وارتباك في حركة التداول في البورصات العالمية وانهيار أسعار الأسهم في الكثير من هذه البورصات،وقيام عدد من الشركات على مستوى العالم بتسريح جزء كبير من عمالها،ونقص السيولة لدى كثير من المؤسسات المالية .وكل هذه المظاهر ترجع بالأساس إلى إطلاق العنان لقوى الرأسمالية العالمية وسيطرتها الكلية على الاقتصاد العالمي ،وفي ظل نظام العولمة تنتشر الأزمات التي تنتج عن ذلك إلى الدول الأقل تقدماً .

التساؤل الثالث : ما رؤية أفراد العينة للتداعيات الاجتماعية للأزمة على عملية التنمية في المجتمع المصري؟

تأثرت كافة دول العالم بغير استثناء بالأزمة الاقتصادية العالمية بدرجات متفاوتة وبصور وأشكال متعددة ترتبط بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي . أما في مصر نجد أن تداعيات الأزمة الاقتصادية على عملية التنمية تظهر ملامحها في تراجع وتباطؤ عملية التنمية،وزيادة معدلات البطالة والفقر،وارتفاع أسعار السلع والخدمات،وزيادة معدلات الفساد في المجتمع المصري . وكل هذا بمثابة انعكاس لاندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي من موقع ضعف ولتراخي دور الدولة في المجالات التنموية المختلفة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة . وبصفة عامة تأثرت معظم القطاعات التنموية في مصر بالأزمة ،ولكن التأثير الأكبر جاء على القطاعات التنموية الأكثر حساسية بالتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي وهي قطاعات الصناعة والسياحة وسوق رأس المال والاستثمارات والتجارة الخارجية . أما عن تأثير الأزمة على سوق العمل والبطالة نجد أن الأزمة أثرت بالسلب على سوق العمال والبطالة ،لقيام عدد من الشركات الصناعية بتسريح جزء من العاملين بها لمواجهة أعباء الأزمة،والخوف والذعر الذي انتاب البعض الآخر منهم باحتمال فصلهم وضمهم إلى صفوف العاطلين،وتعرض الكثير منهم للحرمان من البدلات والحوافز والإضافي وتخفيض ساعات العمل،وتراجع فرص التوظف في سوق العمل مما أدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر . وكل هذا

يعتبر انعكاسا لتراجع دور الدولة في التوظف في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة . وتعد طبقة محدودي الدخل والفقراء أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً بالأزمة نظراً لارتفاع أسعار الكثير من السلع الغذائية على المستوى المحلى على الرغم من انخفاض أسعارها على المستوى العالمي،والسبب في ذلك يرجع إلى سياسة الاحتكار التي يتبعها رجال الأعمال والتجار وسعيهم نحو رفع أسعار السلع بلا مبرر سوى تحقيق أرباح طائلة من وراء ذلك . كما زادت الأزمة من معاناتهم وفقرهم وإحساسهم بالفجوة الكبيرة بينهم وبين طبقة الأثرياء،علاوة على انخفاض دخولهم الحقيقية في ظل التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد المصري.وكل هذه الآثار تعتبر انعكاساً لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة التي في ظلها تزايدت سياسة الاحتكار من جانب رجال الأعمال والتجار وارتفعت أسعار الكهرباء والطاقة الأمر الذي أثر بالسلب على أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل وزاد من معاناتهم . أما عن أوضاع قطاعي التعليم والصحة في ظل الأزمة،فقد تباينت آراء أفراد العينة حول أوضاع التعليم والصحة في ظل الأزمة . ولكن الشيء المؤكد لأي مراقب لأوضاع التعليم في مصر هو تدهور أوضاع التعليم على الرغم من تبني وزارتي التعليم والتعليم العالي لنظام الجودة،إلا أن أوضاع التعليم متدهورة والدليل على ذلك تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية في مرحلة التعليم قبل الجامعي بل وانتشارها في كثير من الكليات في مرحلة

التعليم الجامعي ،وخروج الجامعات المصرية من تصنيف أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم .أما عن قطاع الصحة فحاله حال قطاع التعليم والدليل على ذلك تدني الرعاية الصحية المقدمة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل .

التساؤل الرابع : كيف تعاملت الحكومة المصرية مع هذه الأزمة ؟

أكد معظم أفراد العينة أن الحكومة المصرية كان تعاملها مع الأزمة الاقتصادية العالمية سيئ وليس على مستوى المطلوب وانه قائم على رد الفعل مما يؤدى لتزايد الآثار السلبية بشكل كبير،مقابل أقلية رأت أنها تعاملت بحرص مع الأزمة ونجحت إلى حد ما في هذا التعامل حيث لم تتأثر تأثراً بالغاً بسبب هذه الأزمة مثلما تأثرت الدول الأخرى .

التساؤل الخامس : ما رؤية أفراد العينة للحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل،وسوق العمل والبطالة ؟

تعددت مقترحات أفراد العينة لكيفية الحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل،وجاء في مقدمتها تبني القيادة والحكومة لسياسات تتجه نحو الفقراء واقعيا وليس من خلال الخطب والشعارات وتفعيل الاهتمام ببرامج التضامن والتكافل الاجتماعي،وتشديد الرقابة على الأسواق،والعمل على مواجهة انتشار ثقافة الاستهلاك،وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه

الفقراء ومحدودي الدخل،ومحاربة الفساد بشكل صارم،والعمل على النهوض بالثروة الحيوانية . أما عن مقترحات أفراد العينة للحد من آثار الأزمة على سوق العمل والبطالة فتتمثل أهمها في تشجيع وتوفير المناخ المناسب للشباب لعمل مشروعات صغيرة ومساندتهم من خلال تسويق منتجاتهم على نطاق واسع،ودعم الصناعات والمشروعات الخاصة خاصة المشروعات كثيفة العمالة،وتشجيع إقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية لتوفير المزيد من فرص العمل،والعمل على تطوير التعليم والربط بينه وبين متطلبات سوق العمل .

تاسعا: تحليل عام لنتائج الدراسة:

لقد انطلقت هذه الدراسة من هدف أساسي تمثل في مناقشة وتحليل الانعكاسات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية على عملية التنمية في مصر من خلال القيام بدراسة ميدانية لعينة من المشتغلين بالتنمية لمعرفة رؤيتهم للتداعيات الاجتماعية للأزمة على عملية التنمية في المجتمع المصري . وقد تضمن الهدف المحوري أهداف فرعية حول علاقة الأزمة الاقتصادية بالعولمة،وأسباب الأزمة،وأهم مظاهرها،وتعامل الحكومة المصرية مع هذه الأزمة،وأساليب الحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل،وسوق العمل والبطالة . وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج عرضتها فيما سبق،ولكن هناك حاجة لتحليل وتفسير هذه النتائج في إطارها المجتمعي .

ففي منتصف سبعينيات القرن الماضي أعلنت الحكومة المصرية عن تبنيها لسياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف تشجيع وحفز رءوس الأموال العربية والأجنبية والمصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تحتاج إليها مصر،ولكن هذا الهدف لم يتحقق على أرض الواقع،حيث ترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادي سلبيات كبيرة تتمثل أهمها في اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي واتجاه الانفتاح إلى الاستهلاك أكثر من اتجاهه نحو الإنتاج،وإسهامه في تقوية الاتجاه نحو تزايد التفاوت في توزيع الدخل فضلا عن انتشار قيم الفردية واللامبالاة في المجتمع،وتنامي ثقافة الاستهلاك وجعل المجتمع المصري أكثر حساسية للأزمات والاضطرابات التي تحدث على المستوى العالمي . ورغم هذه السلبيات الكثيرة لمرحلة الانفتاح الاقتصادي إلا أنها استمرت في المراحل التالية للمجتمع المصري تحت مسمى سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ولعلي في النهاية أستطيع أن أورد بعض الملاحظات الختامية – في ضوء نتائج هذه الدراسة – في محاولة لتفسير هذه النتائج في محيطها المجتمعي :

١- إن أزمات المجتمع الرأسمالي المهيمن تنتقل إلى الدول الأخرى في ظل نظام العولمة وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة في النواحي العلمية والاقتصادية والتكنولوجية .

٢- اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها على الإطلاق إطلاق العنان لقوى الرأسمالية العالمية من خلال توحش أدواتها وسيطرتها الكلية على اقتصاديات البلدان المتقدمة وبالتبعية تنتشر الأزمات التي تنتج عن ذلك في كافة الدول الأقل تقدماً .

٣- تعددت مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية وجاء في مقدمتها تباطؤ نمو معظم اقتصاديات دول العالم،وزيادة معدلات البطالة،والفقر على المستوى العالمي،وارتباك في حركة التداول في البورصات العالمية وانهيار أسعار الأسهم في الكثير من هذه البورصات .

٤- ساهمت سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة في اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي وجعلته أكثر حساسية وتأثراً بما يحدث من أزمات واضطرابات على المستوى العالمي .

٥- إن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على عملية التنمية في المجتمع المصري تظهر أهم ملامحها في تراجع وتباطؤ عملية التنمية،وزيادة معدلات البطالة والفقر،وارتفاع أسعار السلع والخدمات،وزيادة معدلات الفساد في المجتمع المصري .

٦- تأثرت معظم القطاعات التنموية في مصر بالأزمة الاقتصادية العالمية ولكن التأثير الأكبر جاء على القطاعات

التنموية الأكثر حساسية بالتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي مثل قطاعات الصناعة والسياحة وسوق رأس المال والاستثمارات والتجارة الخارجية .

٧- تعد طبقة محدودي الدخل الفقراء أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من الأزمة الاقتصادية العالمية،حيث زادت الأزمة من معاناتهم وفقرهم وإحساسهم بالفجوة الكبيرة بينهم وبين طبقة الأثرياء.

٨- زادت الأزمة الاقتصادية العالمية من تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع المصري لقيام عدد من الشركات بتسريح مجموعة كبيرة من العاملين لمواجهة أعباء الأزمة .

المراجع

(١) محمد ياسر الخواجة،علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق،دار الأهالي ، سوريا ،٢٠٠٨،ص ص ٣٤٤-٣٤٥ .

(٢) أندرو وبستر،مدخل إلى علم اجتماع التنمية،ترجمة وتعليق عبد الهادي محمد والي،السيد عبد الحليم الزيات ،الطبعة الأولى،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،١٩٨٩،ص ٢٣.

(٣)محمد ياسر الخواجة،مرجع سابق،ص ٣٤٦.

(٤) محمد سعيد عبد المجيد،ممدوح عبد الواحد الحيطي،علم اجتماع التنمية في عالم متغير،الطبعة الأولى،مطابع غباشي،طنطا،٢٠١٠،ص ٣٠ .

(٥) عبد الله محمد عبد الرحمن،علم الاجتماع الاقتصادي،دار المعرفة الجامعة ،الإسكندرية ،٢٠٠٣،ص ص ٤٨٤- ٤٨٥ .

(٦) محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق،ص ص ٣٥٠ – ٣٥١ .

(٧) زينب صالح الأشوح (محررة) ،الأزمة الاقتصادية العالمية،هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة،٢٠١٠،ص ٩ .

(٨) نزيرة الأفندي ،الأزمات المالية .. رؤية نقدية،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٥،مؤسسة الأهرام ،القاهرة،يناير ٢٠٠٩،ص ص ١٥٦ – ١٥٧ .

(٩) عبد المجيد قدري،الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٦، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة،ربيع ٢٠٠٩، ص ٨ .

(١٠) جودة عبد الخالق،الأزمة المالية .. أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٧٥، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

(١١) يوسف مسعداوي،الأزمات المالية العالمية،الأسباب والنتائج المستخلصة منها،مجلة المستقبل العربي،العدد ٣٦٥،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٧ / ٢٠٠٩ ،ص ٣٤ .

(١٢) عبد المجيد قدري،مرجع سابق، ص ١٠

(١٣) علية حسن حسين ، التنمية نظريا وتطبيقيا ، تقديم أحمد أبو زيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤-٥ .

(14) Foster – Carter, Aidan , The Sociology of Development , Causeway Press Ltd , London , 1986 , p.6

(١٥) إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٠ ،ص١٨.

(١٦) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٥ .

(١٧) عبد الهادي محمد والى ، التنمية ، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩١ ، ص ص ٥٧- ٥٨ .

(١٨) علية حسن حسين،مرجع سابق،ص ٩ .

(١٩) تقرير التنمية الشاملة في مصر ، العدد الأول ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص I-II .

(٢٠) وجدي شفيق،محمد سعيد عبد المجيد،هتاف الصامتين في زمن العولمة،دراسة تتبعيه لظاهرة الكتابة على السيارات في المجتمع المصري،الطبعة الأولى ، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر، طنطا ، ٢٠٠٦،ص ٧.

(٢١) خلاف خلف الشاذلي،أفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة،مجلة شؤون عربية،العدد١٠٥، القاهرة ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،مارس ٢٠٠١،ص ٤١.

(٢٢) السيد يسين،في مفهوم العولمة،مجلة المستقبل العربي،العدد ٢٢٨، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢/ ١٩٩٨،ص ٦.

(23)Roland Robertson ,Globalization, Social Theory and Global Culture, London ,Sage Publications, 1992,p.8.

(24)Jan Nederveen Pieterse ,Globalization As Hybridization,in Featherstone,Mike and Others(eds.),Global Modernities, London, Sage Publications, 1996,p.45.

(٢٥) إسماعيل صبري عبد الله ،الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٧،ص ٤٥.

(٢٦) حسنين توفيق إبراهيم،العلاقة بين اطروحتى نظام عالمي جديد وعولمة ، مجلة منبر الرأي،العدد ٣٧،بيروت،شتاء ١٩٩٩،ص ٨٠ .

(٢٧) المرجع سابق،ص ٨٠ .

(٢٨) محمد سعيد عبد المجيد،التليفون المحمول وثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري،الطبعة الأولى،دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر،طنطا وأسيوط،٢٠٠٦،ص ٢٦.

(٢٩) عبد الهادي محمد والى،الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى، الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،١٩٨٩،ص ٦.

(٣٠) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، (منذ ١٨٠٥ــ وحتى الآن)، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٤، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أول يونيو ١٩٩٣،ص ٩٢.

(٣١)أحمد أنور،الانفتاح وتغير القيم في مصر، القاهرة،مصر العربية للنشر والتوزيع،١٩٩٣،ص ٣٨٢

(٣٢) غادة عبد التواب اليماني،أثر الانفتاح الاقتصادي على النسق القيمي،دراسة تحليلية لمضمون رسائل بعض وسائل الإعلام في المجتمع المصري،رسالة ماجستير غير منشورة،مكتبة كلية الآداب ،جامعة طنطا،١٩٩٤،ص ٤٩.

(٣٣) محمد سعيد عبد المجيد،التليفون المحمول وثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، مرجع سابق،ص ٢٨.

(٣٤) تقرير التنمية الشاملة في مصر ، العدد الأول ، الجيزة،مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ،ص ١٧٢.

(٣٥) سعيد المصري،الإفقار في ظل إعادة الهيكلة،الأبعاد الثقافية،في محمد أبو مندور محمد (محرر)،الإفقار في بر مصر،كتاب الأهالي،رقم ٦٣، القاهرة،حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي،القاهرة،نوفمبر ١٩٩٨،ص١٣٤.

(٣٦) السيد يسين،العولمة وزحف الثقافة الاستهلاكية،من شبكة الانترنت: http://www.alarabiya.net/views/2007/12/27/43433.html.

(٣٧) صلاح الدين حسن السيسي،الأزمات المالية والاقتصادية العالمية،الأسباب – التداعيات – سبل المواجهة،الطبعة الأولى،مطبعة أبناء وهبة محمد حسان،القاهرة،٢٠٠٩،ص ٤١.

(38)Financial crisis of 2007–2010, http://en.wikipedia.org/wiki/Financial_crisis_of_2007%E2%80%932010.

(٣٩) عثمان محمد عثمان،الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الأزمة العالمية،التحديات وآفاق التنمية،كراسات إستراتيجية،العدد ٢٠٤،مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،نوفمبر ٢٠٠٩،ص ص ٥ – ١٠ .

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٠ .

(٤١) محمد حافظ عبد المجيد،الأزمة المالية العالمية .. القطاع الخاص والعمالة في مصر،مجلة أحوال مصرية،العدد ٤٥ ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،خريف / شتاء ٢٠١٠،ص ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(٤٢) أحمد السيد النجار،الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللنموذج الاشتراكي،كراسات إستراتيجية،العدد ١٩٤،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،ديسمبر ٢٠٠٨،ص ص ٣٢ – ٣٣ .

(٤٣) محمد حافظ عبد المجيد،مرجع سابق،ص ١٨٢ .

(٤٤) المرجع السابق،ص ١٨٢ .

(٤٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،القاهرة، مصر ٢٠٠٩ لمحة إحصائية ،يونيو ٢٠٠٩،ص ١٠ .

(٤٦) أشرف كشك،قضايا جماهيرية أمام مجلس الشعب خلال دور الانعقاد الجديد،قضايا برلمانية،العدد التاسع،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،ديسمبر ١٩٩٧،ص ٣٤ .

(٤٧) عزة على،حول تفاقم ظاهرة الفقر في مصر خلال السنوات الأخيرة،،مجلة أحوال مصرية،العدد ٤٥ ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،خريف / شتاء ٢٠١٠،ص ٨٥ .

(٤٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،مرجع سابق،ص ٣٠ .

(٤٩) عبد الفتاح الجبالي،الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري،كراسات استراتيجية،العدد ١٩٣،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،نوفمبر ٢٠٠٨ .

(٥٠) أحمد السيد النجار ،الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللنموذج الاشتراكي، كراسات استراتيجية،العدد ١٩٤،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،ديسمبر ٢٠٠٨ .

(٥١) جودة عبد الخالق،الأزمة المالية العالمية .. أزمة نظام لا أزمة سياسات،السياسة الدولية،العدد ١٧٥،مؤسسة الأهرام،القاهرة،يناير ٢٠٠٩.

(٥٢) عبد المجيد قدي،الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية،بحوث اقتصادية عربية،العدد ٤٦،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة،ربيع ٢٠٠٩ .

(٥٣) منى الجرف ،الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على قطاع التجارة الخارجية ،حالة الاقتصاد المصري،سلسلة أوراق اقتصادية،العدد ٤٢،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،يوليو ٢٠٠٩.

(٥٤) عثمان محمد عثمان،الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الأزمة العالمية،التحديات وآفاق التنمية،كراسات استراتيجية،العدد ٢٠٤،مركز الدراسات السياسية والإستراتجية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،٢٠٠٩.

(55)Bustillo, Inés &Velloso, Helvia, The Global Financial Crisis: What Happened and What's Next, Studies and Perspectives (4),United Nation ECLAC, ECLAC Office in Washington, Washington, D.C., February 2009.

(56)Fosu, Augustin & Naudé , Wim ,The Global Economic Crisis. Towards Syndrome -Free Recovery for Africa , Discussion Paper,UNU –WIDER :World Institute for Devolopment Economics Research , United Nation University, Office of the Special Adviser on Africa, 2009/03.

جامعة كفر الشيخ
كلية الآداب
قسم الاجتماع

ملاحق الدراسة
دليل المقابلة

دليل مقابلة في موضوع
الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها الاجتماعية
على عملية التنمية في المجتمع المصري
دراسة ميدانية

دكتور
ممدوح عبد الواحد محمد الحيطي
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ

٢٠١١

أولاً: البيانات الأساسية:

١- الاسم : ..... (اختياري)

٢- النوع :

٣- السن :

٤- الدرجة العلمية :

٥- المهنة :

آمل أن أتشرف برأي سيادتكم في القضايا التالية تفصيلاً مع خالص الشكر والتقدير :

ثانياً: العولمة و الأزمة الاقتصادية العالمية:

٦- ماذا تعني العولمة من وجهة نظر سيادتكم؟

٧- ماذا تعني العولمة الاقتصادية من وجهة نظر سيادتكم؟

٨- في رأيك سيادتكم هل هناك علاقة بين العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية؟

٩- ولماذا؟

١٠- ما العوامل التي أدت إلى نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية؟

١١- ما أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ؟

ثالثاً: الاقتصاد المصري والنظام الاقتصادي العالمي :

١٢- ما العوامل التي أدت إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي؟

١٣- وما أهم الآثار المترتبة على هذا الاندماج؟

١٤- ما الأسلوب الأمثل للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي؟

رابعاً: الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها الاجتماعية على عملية التنمية في مصر:

١٥- ما أثر الأزمة على عملية التنمية في مصر؟

١٦- ما هي أكثر القطاعات التنموية تأثر بالأزمة العالمية؟

١٧- إلى أي مدى أثرت الأزمة على سوق العمل والبطالة في مصر؟

١٨- ما هي أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً بالأزمة الاقتصادية العالمية؟

١٩- ما هو تأثير الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل؟

٢٠- ما رؤيتكم لأوضاع التعليم في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية؟

٢١- ما رؤيتكم لأوضاع قطاع الصحة ظل الأزمة الاقتصادية العالمية؟

٢٢- ما تقييم سيادتكم لتعامل الحكومة المصرية مع الأزمة الاقتصادية؟

٢٣- ما مقترحات سيادتكم للحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل؟

٢٤- ما مقترحات سيادتكم للحد من أثار الأزمة على سوق العمل والبطالة؟

مع خالص امتناني ووافر تحياتي

الباحـــــــــث

٢- جداول الدراسة

جدول رقم (١)

رؤية أفراد العينة لمفهوم العولمة

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
انتشار المعلومات على المستوى العالمي وتذويب الحدود بين الدول وزيادة معدلات التشابه بين الدول إنتاجاً واستهلاكاً وتفكيراً	١٣	%٣٣.٣٣
محاولة فرض نظام سياسي واقتصادي وثقافي معين على كل دول العالم ،وهو النظام الأمريكي والأوربي بالأساس	٩	%٢٣.٠٨
العالم أصبح قرية واحدة أو سوق واحد لا فوارق ولا تمييز ولا حواجز بين الثقافات والانتقالات والتجارة بحكم سرعة وسائل الاتصال والنقل والمصالح المشتركة	١٠	% ٢٥.٦٤
انفتاح كافة دول العالم على بعضها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وإعلامياً ... الخ بدون وجود عوائق تحول دون ذلك	٧	%١٧.٩٥
المجموع	٣٩	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم (٢)
رؤية أفراد العينة لمفهوم العولمة الاقتصادية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
من حيث المضمون تعني تبادل السلع والخدمات على المستوى العالمي ومن حيث الواقع فهي تعنى الغزو الاقتصادي والسياسي والثقافي للبلدان الأقل نمواً	١٠	%٣٠.٣٠
نشر نمط الإنتاج الرأسمالي في كل دول العالم،وتحطيم النظم المحلية وزيادة الاعتماد على الخارج	٤	%١٢.١٢
اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق	٨	٢٤.٢٤
هي تعبير عن تعملق فواعل اقتصادية كبرى هي الشركات العملاقة دولية النشاط	٢	%٦.٠٦
حرية نقل السلع والخدمات ووسائل الإنتاج بين الدول بدون موانع ولا جمارك	٨	%٢٤.٢٤
هيمنة الدول الكبرى على مختلف دول العالم اقتصادياً	١	٣.٠٤
المجموع	٣٣	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم (٣)

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك علاقة بين العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٥	%١٠٠
لا	–	–
المجموع	٢٥	%١٠٠

جدول رقم(٤)

رؤية أفراد العينة لأسباب وجود علاقة بين العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
في ظل ربط العولمة لاقتصاديات الدول المتقدمة بكل اقتصاديات دول العالم	٢٠	%٥٤.٠٥
سيطرة النظام الرأسمالي على النظام الاقتصادي العالمي من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية	٦	%١٦.٢٢
ضعف دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة	٥	%١٣.٥١
تبعية الدول النامية للدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وغيرها والتي عن طريقها تنتقل أزمات المجتمع الرأسمالي المهيمن للدول الأقل تقدماً	٦	%١٦.٢٢
المجموع	٣٧	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(٥)

رؤية أفراد العينة للعوامل التي أدت إلى نشأة الأزمة الاقتصادية العالمية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
إطلاق العنان لقوى الرأسمالية العالمية من خلال توحش أدواتها وسيطرتها الكلية على اقتصاديات البلدان المتقدمة وبالتبعية تنتشر الأزمات التي تنتج عن ذلك في كافة الدول الأخرى الأقل تقدما	١٣	%٣٠.٢٣
أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية	١٢	%٢٧.٩١
التعامل الربوي للبنوك الغربية	٣	%٦.٩٨
انتشار ثقافة الاستهلاك على نطاق واسع	٤	%٩.٣٠
اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي	٣	%٦.٩٨
نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية	٨	%١٨.٦٠
المجموع	٣٧	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(٦)

رؤية أفراد العينة لأهم مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
إعلان عدد كبير من البنوك ذات السمعة العالمية إفلاسها	١٣	%١٥.٨٥
إعلان عدد كبير من الشركات متعددة الجنسية تحقيقها خسائر كبيرة	١٤	%١٧.٠٧
ارتفاع السلع والخدمات	٩	%١٠.٩٨
الكساد العام والركود الاقتصادي على المستوى العالمي	١١	%١٣.٤١
قيام بعض الشركات بتسريح جزء كبير من عمالها	٥	%٦.١
تباطؤ نمو معظم الاقتصاديات العالمية	٧	%٨.٥٤
ارتباك في حركة التداول في البورصات العالمية وانهيار أسعار الأسهم في كثير من هذه البورصات	٦	%٧.٣٢
نقص السيولة لدى الكثير من المؤسسات المالية	٤	%٤.٨٨
زيادة معدلات البطالة على المستوى العالمي	٨	%٩.٧٥
زيادة نسبة الفقراء على مستوى العالم	٥	%٩.٧٥
المجموع	٣٧	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(٧)

رؤية أفراد العينة لأهم العوامل التي أدت إلى اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
العلاقات الاقتصادية والسياسية بالعالم الخارجي	٥	%١١.١١
سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة	١٩	%٤٢.٢٢
الانفتاح الاستهلاكي الكبير الموجود في المجتمع المصري	٣	%٦.٦٧
موافقة الحكومة المصرية على اتفاقية الجات والانضمام لمنظمة التجارة العالمية	١٨	%٤٠
المجموع	٤٥	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(٨)

رؤية أفراد العينة لأهم الآثار المترتبة على اندماج الاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
انتشار ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري	٣	%٥.٢٦
زيادة عدد الفقراء	٤	%٧.٠٢
زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء	٥	%٨.٧٧

زيادة المنافسة بين المصنوعات	١١	%١٩.٣٠
تأثر الاقتصاد المصري بأي هزات أو أزمات اقتصادية عالمية	١٦	%٢٨.٠٧
التأثير السلبي على المنتجات المصنعة محلياً	٦	%١٠.٥٣
زيادة معدلات البطالة	٤	%٧.٠٢
ارتفاع أسعار السلع والخدمات	٣	%٥.٢٦
زيادة الاستثمارات الأجنبية	٥	%٨.٧٧
المجموع	٥٧	%١٠٠

- الإجابة بأكثر من متغير.

جدول رقم(٩)

رؤية أفراد العينة للأسلوب الأمثل للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
أن نتعامل مع النظام الاقتصادي بحذر فليس كل ما يأتي من الغرب يصلح للدول النامية	١٠	%٢٤.٣٩
نعمل على الاستفادة بايجابيات التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي وتهميش الآثار السلبية لهذا التعامل	١١	%٢٦.٨٣
العمل على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من موقع قوة مثلما تفعل الصين ودول جنوب شرق أسيا	١٦	%٣٩.٠٢

زيادة دور الدولة في الرقابة والإشراف على الأنشطة الاقتصادية الأساسية	٤	%٩.٧٦
المجموع	٤١	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٠)

رؤية أفراد العينة لأثر الأزمة الاقتصادية على عملية التنمية في مصر

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
تراجع وتباطؤ عملية التنمية	١٩	%٣٨
زيادة معدلات الفساد	٣	%٦
زيادة معدلات البطالة	٨	%١٦
تأثير سلبي كبير على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري	١٢	%٢٤
ارتفاع أسعار السلع والخدمات	٤	%٨
زيادة معدلات الفقر	٤	%٨
المجموع	٥٠	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١١)

رؤية أفراد العينة لأكثر القطاعات التنموية تأثراً بالأزمة العالمية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
قطاع الاستثمارات	٦	%١١.٧٦
قطاع الصناعة	١٥	%٢٩.٤١
قطاع السياحة	١٢	%٢٣.٥٣
قطاع سوق رأس المال (البورصة)	٨	%١٥.٦٩
القطاع التجاري	٥	%٩.٨١
قطاع الزراعة	٣	%٥.٨٨
القطاع المصرفي	٢	%٣.٩٢
المجموع	٥١	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٢)

رؤية أفراد العينة لمدى تأثير الأزمة على سوق العمل والبطالة في مصر

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
أدت إلى تراجع فرص التوظيف في سوق العمل في مصر	١٢	%٣٥.٢٩
أدت إلى تدهور في سوق العمل	٧	%٢٠.٥٩
زادت من حدة مشكلة البطالة في مصر	١٥	%٤٤.١٢
المجموع	٣٤	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٣)

رؤية أفراد العينة لأكثر الفئات الاجتماعية تضرراً بالأزمة الاقتصادية العالمية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
طبقة محدودي الدخل والفقراء	١٨	%٤٧.٣٧
الطبقة الوسطى	٤	%١٠.٥٣
العاملين في الشركات الصناعية	٣	%٧.٨٩
صغار المستثمرين	٦	%١٥.٧٩
فئة الشباب	٤	%١٠.٥٣
أصحاب الشركات الاستثمارية الكبرى	٣	%٧.٨٩
المجموع	٣٨	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٤)

رؤية أفراد العينة لتأثير الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
تأثير سلبي كبير وواضح لأي ملاحظ في مختلف نواحي الحياة	٩	%٢٩.٠٣
زادت الأزمة من معاناتهم وفقرهم وإحساسهم بالفجوة الكبيرة بينهم وبين طبقة الأثرياء	١٤	%٤٥.١٦
انخفاض الدخول الحقيقية لمحدودي الدخل والفقراء في ظل التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد المصري	٢	%٦.٤٥

تردي أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل بصفة عامة	٣	%٩.٦٨
زيادة أعداد الفقراء	٢	%٦.٤٥
ليس له أثر يذكر	١	%٣.٢٣
المجموع	٣١	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٥)

رؤية أفراد العينة لأوضاع التعليم في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
أصبح التعليم سلعة تخضع لأهداف الربحية	٤	%١٠.٨١
أصبح المطحونون من رجال التعليم ينكمش عطائهم إلى حد كبير	١	%٢.٧٠
ازدادت سوءاً من حيث تدني مستوى التعليم	١٠	%٢٧.٠٣
تدني مستوى المدارس والجامعات الحكومية في ظل انخفاض الميزانية الموجهة لهذه القطاعات مقارنة بالعديد من الدول الأخرى	١٣	%٣٥.١٤
لم يتأثر قطاع التعليم بالأزمة	٩	%٢٤.٣٢
المجموع	٣٧	%١٠٠

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٦)

رؤية أفراد العينة لأوضاع قطاع الصحة ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
تدني مستوى الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية والجامعية	١٧	%٤٧.٢٢
زادت من جشع المستشفيات الخاصة لارتفاع تكاليف الأجهزة الطبية	٦	%١٦.٦٧
لا يوجد تأثير واضح للأزمة على قطاع الصحة	٥	%١٣.٨٩
أوضاع قطاع الصحة بصفة عامة متدنية وخاصة الرعايا الصحية المقدمة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل	٨	%٢٢.٢٢
المجموع	**٣٦**	**%١٠٠**

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٧)

رؤية أفراد العينة لتعامل الحكومة المصرية مع الأزمة الاقتصادية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تعامل سيئ قائم على رد الفعل دائماً مما يؤدى لتزايد الآثار السلبية بشكل كبير	١٥	%٦٠
نجحت الحكومة المصرية إلى حد ما في التعامل مع الأزمة الاقتصادية حيث لم تتأثر تأثراً بالغاً بسبب هذه الأزمة مثلما تأثرت	٧	%١٦.٦٧

الدول الأخرى		
تعاملت الحكومة المصرية بحرص مع الأزمة	١	٤%
ليس على المستوى المطلوب وتحملها أفراد الشعب بطريق مباشر أو غير مباشر	٢	٨%
المجموع	٢٥	١٠٠%

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم (١٨)
رؤية أفراد العينة لأهم المقترحات للحد من آثار الأزمة على الفقراء ومحدودي الدخل

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
محاربة الفساد بشكل صارم	٣	٦.١٢%
تبني القيادة والحكومة سياسات تتجه نحو دعم ومساعدة الفقراء واقعياً وليس من خلال الخطب والشعارات	١٧	٧.٠٢%
العمل على النهوض بالزراعة والثروة الحيوانية	٢	٤.٠٨%
الرقابة الصارمة من قبل الدولة على الأنشطة الاقتصادية الخاصة	٢	٤.٠٨%
الاتجاه نحو الانفتاح الإنتاجي	٣	٦.١٢%
مواجهة انتشار ثقافة الاستهلاك	٤	٨.١٧%
دعم الصناعات والمشروعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة لإيواء المزيد من العمال وعدم تهديدهم بالطرد من أعمالهم بسبب هذه الأزمة	٥	١٠.٢١%
تفعيل الاهتمام ببرامج التضامن والتكافل الاجتماعي	٦	١٢.٢٤%

العمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه الفقراء ومحدودي الدخل	٣	%٦.١٢
تشديد الرقابة على الأسواق	٤	%٨.١٧
المجموع	**٥٧**	**%١٠٠**

* الإجابة بأكثر من متغير

جدول رقم(١٩)

رؤية أفراد العينة لأهم المقترحات للحد من آثار الأزمة على سوق العمل والبطالة

المتغير *	التكرار	النسبة المئوية
تشجيع وتوفير المناخ المناسب للشباب لعمل مشروعات صغيرة ومساندتهم من خلال تسويق منتجاتهم على نطاق واسع	١٩	%٤٢.٢٢
تشجيع ودعم الصناعات والمشروعات الخاصة حتى لا تقوم بالاستغناء عن العمالة في ظل هذه الأزمة خاصة المشروعات كثيفة العمالة	٨	%١٧.٧٨
" تشجيع إقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية لتوفير المزيد من فرص العمل	١٢	%٢٦.٧٦
العمل على تطوير التعليم والربط بينه وبين متطلبات سوق العمل	٥	%١١.١١
تنمية قدرات ومهارات الشباب للوظائف والمهن التي يتطلبها سوق العمل	١	%٢.٢٢
المجموع	**٤٥**	**%١٠٠**

* الإجابة بأكثر من متغير.